فتح رب البرية

على

الدرة لبهية نظم الاجرومية

(لشيخ الاسلام)

الشيخ ابراهيم البيجوري

رحمه الله آمين

﴿وبهامشه نظم الاجرومية لشيخ العريطي﴾

بالمعنى على فسانترين

88.5000
إلزام

فتح رب البرية

على

الدرة لبهية نظم الاجرومية

(لشيخ الاسلام)

الشيخ ابراهيم البيجوري

رحمه الله آمين

﴿وبهامشه نظم الاجرومية للشيخ العمريطى﴾

بالمعنى على فسانترين

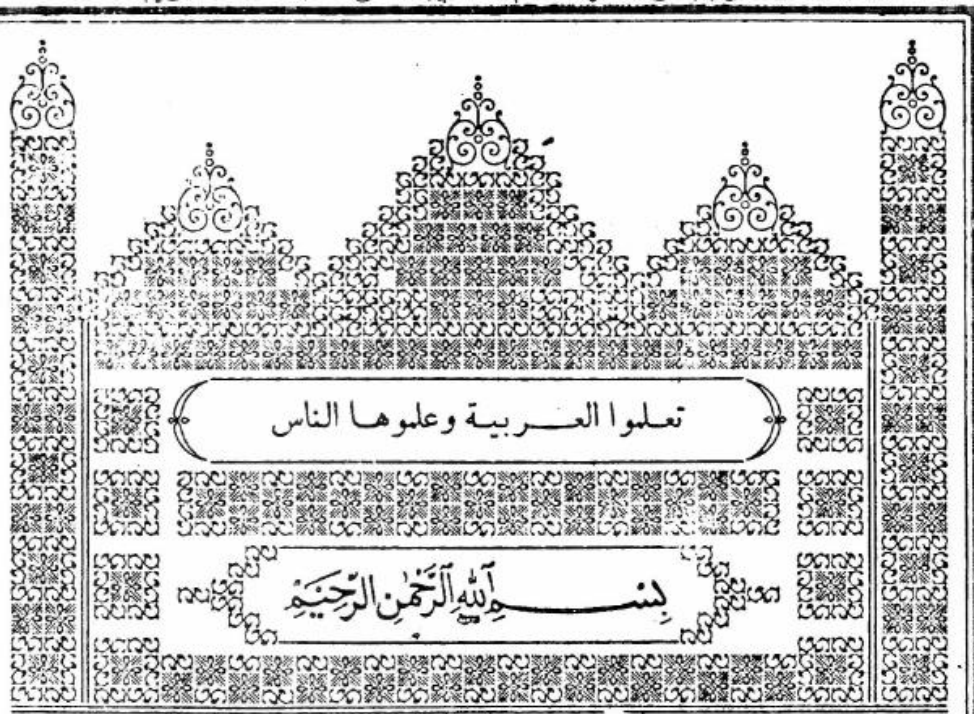

أحمدك اللهم حمد من رفع نفسه الى المعالى ونصب ذاته لطاعتك على التوالى وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لامته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا صغيرهم ببعثته ﴿وبعد﴾ فيقول أبو اهيم البيجورى ذو التقصير غفر له مولاه الخير البصير قد التمس منى بعض الاخوان أصلح الله لى وله الحال والشان شرحا لطيفا على منظم الآجرومية فى علم العربية لشرف الدين يحيى العمريطى رحمه الله تعالى فاجبته الى ذلك وان لم أكن أهلا لما هنالك رجاء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه ۞ سميته ﴿فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية﴾ والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه مجواد كريم ﴿مقدمة﴾ ينبغى لكل شارع فى فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته الى آخر المبادى العشرة المشهورة ۞ فحد هذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء ۞ وحكمه الوجوب الكفائى كما قاله النووى وغيره ۞ فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضى الله عنهم ما قالوه أذ لو كان فرض كفاية لما تركوه ۞ أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركوزا فى طباعهم فما فاتهم الا مجرد الاصطلاحات ۞ وموضوعه الكلمات العربية ۞ وفائدته صون اللسان عن الخطا فى الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ۞ وها أنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق ۞ قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر وفى رواية فهو أقطع وفى رواية فهو أجذم والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لانه وان تم حسا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شىء وأضافى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شىء وعلى الاول حمل حديث البسملة وعلى الثانى حمل حديث الحمدلة ولم يعكس عملا بالاجماع ۞ والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخرا وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلى وقيل زائدة لا تتعلق بشىء وعلى الاول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره وعلى الثانى فاسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* وبعد * وهى كلمة يؤتى بها للانتقال من اسلوب فى الكلام الى اسلوب آخر والمراد به اذكرها ثانية من اتى الشرطية فلما الزمنية الماضية وقد يقال فيها اما بعد فكثرت ان ثانية عن مهما - الشرطية وفصلت وبعد طرف ملازم للاضافة كقبل لما مضى الاضافة لكنه لما مضى على الضم اى وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام . اهـ كرخى

مقدمة * ما يذكر فى قبل الشروع فى المقصود لارتباطها ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع . فمقدمة الكتاب اعم من مقدمة العلم بينهما عموم وخصوص مطلقا . والفرق بين المقدمة والمبادى . ان المقدمة اعم من المبادى وهو ما يتوقف عليه المسائل بلا واسطة . والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة او لا بواسطة . اهـ التقريرات

* تنبيه *
التعريف الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزاء الكلم التى ائتلف منها . قاله صاحب المقربة . اهـ اشمونى ١ ص ١٥

* وبه ضمير * الكلمات العربية *
وعلوم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة ، وعلم التصريف ، وعلم النحو ، وعلم المعانى وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم العروض وعلم القوافى ، وعلم قوانين الكتابة ، وعلم قوانين القراءة ، وعلم انشاء الرسائل والخطب ، وعلم الحوادث ، وعلم التواريخ . والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط . اذ هذا الكتاب لا يستمل الا عليه فقط ، وهذا نفع علم العربية اجمالا وان تدرك تفصيلا .
اهـ كواكب الدرية ص ٤

والقسم يقال : هذا على اربعة اخماء اى اقسام ...

وسبب تسمية هذا العلم بذلك (النحو) ما روي أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضع له الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب. قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود. وتسمى بذلك سميت لفظ الواضع له. اهـ كواكب ص٥

لفظ الجلالة مجرور بالمضاف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما ورفع الأول مع نصب الثاني والعكس وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه فهذه تسعة أوجه وبقي وجهان آخران وهما رفع الأول أو نصب مع جر الثاني فقيل يمتنعان لما فيهما من القطع عن الاتباع ولذلك قال بعضهم

إن ينصب الرحمن أو يرفعا ۞ فالجر في الرحيم قطعا منعا

وإن يجر فاجر في الثاني ۞ ثلاثة الأوجه خذ بياني

فهذه تضمنت تسعا منع ۞ وجهان منها قادر هذا استمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الأول فالجر في الرحيم وجها منعا ۞ (الحمد لله) أي مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فأل اما للجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الأولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لأنها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل حمدت الله أي حمدت حمد الله فادخلت أل على المصدر ورفع فصار الحمد لله (الذي قد وفقا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال الموفق (للعلم) الشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعل تفضيل فأصله أخير حذفت منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركة الياء للساكن قبلها فصار خير (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازا بحسب الاصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعني قوله للعلم (والتقى) اسم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى نحت) أي قصدت (قلوبهم) أي قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبري الشكل وسمي قلبا لتقلبه (لنحوه) أي لجهته فمن بمعنى النحو الجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار ۞ قسم وبعض قاله الأخيار

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فمن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فمن شأنه العظيم (لم نحوه) أي لم نحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم والتقى (أشربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشان) كما تداخل الثوب الصبغ وكما يمتزج اللون باللون يقال بياض مشرب بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشان هو المذكور في قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشان ومعناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الاشراب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسقى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة جملة الصلاة والسلام بثم المفيدة للترتيب والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لائق) بجنابه ﷺ لأن ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لأعلى عنايته والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر الحقيقي وهو يعبر بها لا بإسمها العذاب والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وانما قرن بينهما لكراهة افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

حمد واقسام الحمد أربعة حمد قديم وهو حمد الله نفسه بما هو أهله وحمد حادث وهو حمد الله تعالى الذي خلق السماوات والأرض. وحمد بعض عباده لبعض فنعم الصديق انت أيها الأب وحمد حادث وهو حمد الله تعالى بعضنا لبعض. اهـ

خير خلقه لقوله صلى الله عليه وسلم: ان الله اختار خلقه فاختار بعضهم بني آدم ثم اختار بني آدم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار منهم بني هاشم ثم اختار بني هاشم فاختارني فأنا من خيار من خيار اهـ ابن حمدون ص١٣

الصلاة وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء. اهـ الجمل ص١٦

السلام جمع معان: التحية والسلامة من البقاء بقول والاستسلام واسم الله واسم شجر والبراءة من العيب. والمراد هنا الأول. اهـ مصنوع. كذا في خطه جمع المعدودة سنة فتعلم. اهـ الجمل

علم العلم علما من باب تعب اعتقاد الشيء على ما هو به والعلم يضر جهل قاتله لذات دليله ومنه. والعلم يرفع صاحبه في الدنيا والآخرة معرفة قائله وعمله والله يحق. وتركيب منها كالنحو فمعرفة قائله مذاكرة تفصيليا لجانب العقل على النقل لذي الانسان اذا علم جلالة الناقل اقبل على ما نقل بقلبه فجوارحه فيوصل له النفع في اقرب مدة فتعريف المؤلفين يا نفسهم من مبادئ التصحيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم. ومن الحديث: ليس منا من لم يتعاطم بالعلم وجالسه ان يتصدر فخرا ورياء ومباهاة وان لم يعرف مؤلفه كان كلبان من غير اساس وكعلم لم يعرف ابده. اهـ محمدون

الحمد لله الذي قد وفقا ص

للعلم خير خلقه والتقى

حتى نحت قلوبهم لنحوه

فمن عظيم شأنه لم نحوه

فأشربت معنى ضمير

الشان

فأعربت في الحان

بالالحان

ثم صلاة مع سلام

لائق

على النبي

وهو فعيل إما بمعنى فاعل أو مفعول وعبر به دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً للعز بن عبد السلام (أفصح الخلائق) أي أشدهم فصاحة لقوله ﷺ أنا أفصح من نطق بالضاد والفصاحة يوصف بها المتكلم والكلام والكلمة فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فإنها يوصف بها المتكلم والكلام دون الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الإتيان بكلام فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم قدرته على الإتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الأعلى طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولى الثلاثة الجر بدلاً أو عطف بيان لأنعتاً لأنه علم والعلم لا ينعت به نعم يصح أن يكون نعتاً بالنظر لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حمد بتشديد الميم ومحل قولهم العلم لا ينعت به إذا كان جامداً أو مشتقاً ولم ينظر لأصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أول بكمل بدليل تصغيره على أويل (و) على (الاصحاب) هو جمع لصحب بكسر الحاء تخفف صحب بسكونها أو مخفف صاحب بحذف الالف وليس جمعاً لصحب بسكون الحاء لأنه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال إلا إذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب ولا لصاحب بالالف لأنه لم يطرد جمع فاعل بالالف على أفعال وقد أبدل الناظم من الآل والاصحاب قوله (من) أي الذين (اتقنوا) أي أحكموا (القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) إذ لولا الاعراب لم يعلم المراد ولذا حكي أن سبب وضع النحو أن أعرابياً قدم في زمن عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال أن الله برئ من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابي أوقد برئ من رسوله أن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الاعرابي فدعاه وقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ فقص عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا اعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال أن الله برئ من المشركين ورسوله بالرفع فقال اعرابي وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة وأمر أبا الاسود الدؤلي بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والاعراب من براعة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده (وبعد) البناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان الاصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف اليه وانما سميت معناه مع انها بينهما لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور على الالسنة والواو اما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما وهي نائبة عن مهما فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيراً ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول أو نحوه وعلى أنها نائبة عن أما الثانية عن مهما أما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط واما جواب الشرط فتكون من متعلقات الجزاء ◉ فان قلت أيهما أولى ◉ قلت الثاني لانه صريح في المقصود ويستحب الاتيان بها في أول الكتب لانه ﷺ كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب فهي المرادة به في قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب قيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

واسم جمع ◉ اي اسم حال على الجماعة كدلالة المركب على اجزائه كقوم ورهط. واما ◉ الجمع ◉ فهو ما دل على الاحاد المجتمعة كدلالة تكرار الظاهر في عطف كالزيدين في قولك: جاء الزيدون، فإنه في قوة جاء زيد وزيد ◉ واسم الجنس الافرادي ◉ ما دل على الماهية بلا قيد اي من غير دلالة على قلة او كثرة كماء وتراب ◉ واسم الجنس الجمعي ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمر. اهـ الباجوري I صـ ١٤

محمد ◉ سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تكرمة من الله الحميد. وهذا صوابه في الأرض واسمه المشهور في السماء أحمد. وجدة منه يثرب باسم محمد قبل ولادته بمئة عشر ولم يسم أحد قبله بأحمد. اهـ كواكب الدرية صـ ٩

الآل ◉ وهو أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف. وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفاً فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل الا في الاشراف فلا يقال آل الاسكاف فلان اهل فإنه يستعمل في الأشراف وغيرهم. وما قيل آل فرعون لتصور روحه بصورة الأشراف اهـ

اصحاب ◉ وهو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك ولو تراخى او غير مميز او منكا اهـ بياجوري على الأصح كما شملته منزلة هم افضل من آل لان صحبته لهم. واما قول

أفصح الخلائق ◉ محمد
والآل والأصحاب
من أتقنوا القرآن
بالإعراب
وبعد فاعلم أنه

الآل لانه الصلاة وردت عليهم بالنص واما الصلاة على الصحب فبالقياس. اهـ كواكب الدرية صـ ٩

فصاحة ◉ لغة تنبئ عنه الظهور والبيان واصطلاحا مختلف باختلاف موصوفها الكلمة والكلام والمتكلم

تنافر ◉ كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلا متعسر النطق سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. اهـ جواهر المكنون.

دليل فصل النحو ◉
قال النبي اعربوا الكلام كما تعربوا القرآن. قال سيبويه اعلم ان علم العربية انما أتى فيه العقل والمروءة. قال سيدنا علي كرم الله وجهه: اللحن يصلح من لسان الفتى لكنه والله يقبح في عين المولى. واذا طلبت من العلوم اجلها فاطلبها بها تعلم الالسنة.
وقيل:
النحو زين للفتى بكر له هيبة اق من لم يكن يعرفه ✕ فحقه ان يسكتا
اهـ ابن محمدون.

المنثور ◉ لغة: هو اللغة ما يحمد به الرجال. وفي الاصطلاح: (١) براعة الترسل (٢) صفاء

عبارة عن الزائد المرئي لا طائل تحته. ◉ التعقيد ◉ هو ان لا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل ◉ فصاحة ◉ هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويبصر بها كل منثور وكلام ومتكلم. اهـ أبي النجا صـ ٣

ظل حماد بن سلمة، مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار في رأسه نخالة والناس يرمونها اهـ. ابن محمود ص ٤

نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها نائبة عن أما النائبة عن مهما فالفاء للربط (أنه) أي الحال والشأن (لما) سيأتي جوابها بعد ستة أبيات في قوله ونظمتها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الورى) بضم الجيم أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه وان لم يكثر معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على انه خبر مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الورى) أي من الخلق والجار والمجرور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف و(اللسان) مضاف اليه والمراد باللسان اللغة مجازا لان اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهي آلة للكلام (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد الطلب لـ (كي يفهموا) فكي مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الاول فالفعل منصوب لكي نفسها وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني ويقال دق الشيء اذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى يعنى اذا قصد ويقول له مفهوم ومدلول (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه ظرف مقدم لقوله (أن يعلما) بألف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (اذ الكلام) حال كونه (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بألف الاشباع أي لن يفهم معناه وهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فانه لا يجوز لاحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون عالما بالعربية فقد قال الاصمعي ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي ﷺ من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا لحن فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على انه اسم لكان (كتبه) بسكون التاء أي كتب النحو (الصغيره) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على انه خبر لكان والكراسة واحدة الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهيرة) أي مشهورة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة انها صغيرة الحجم لان اللطفة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة (ألفها) أي جمعها على وجه الالفة بضم الهمزة (الحبر) بفتح الحاء أي العالم ويجوز كسرها ويكون المعنى على التشبيه أي الذي هو كالحبر وهو المداد في الانتفاع به (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف فجيم مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها) أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و(ما) مضاف اليه وجملة (تراه) اما صلة أو صفة وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما وترى هنا بصرية فلذلك تعدت الى مفعول واحد (نظمتها) أي جمعتها على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال سبق لحال كوني (مقتدى) في هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في تقريبه) فهما (للمبتدي) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون اقامة الدليل عليها فتوسط فان قدر على اقامة الدليل عليها أيضا فمنته ۞ ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفت منه) أي من الاصل (ما عنه غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والجملة صلة أو صفة (وزدته) أي الاصل (فوائدا) بالتنوين للضرورة (بها) أي بهذه الفوائد (للغني) عما عداها والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته

جاج جمع ناج جمع تكسير اصله نُوَجَة بضم النون وفتح الجاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناج. تمل ابن مالك

محو رلم ذو اطراد فصلة ٨ وشاع كمل وكملة

اهـ تشويق الملازي ص ٨

لما اقتصر
جل الورى على الكلام المختصر
وكان مطلوبا أشد الطلب
من الورى حفظ اللسان العربي
كي يفهموا معاني القرآن
والسنة الدقيقة المعاني
والنحو أولى أولا أن يعلما
اذ الكلام دونه لن يفهما
وكان خير كتبه الصغيره
كراسة لطيفة شهيره
في عربها وعجمها والروم
ألفها الحبر ابن آجروم
وانتفعت أجلة بعلمها
مع ما تراه من لطيف حجمها
نظمتها نظما بديعا مقتدى
بالاصل في تقريبه للمبتدي
وقد حذفت منه ما عنه غنى
وزدته فوائدا بها الغنى

لطيفة ١ اه لا يجوز ما وراء ٥ من المعاني مجازا لما يجوز ما وراء ٥ من المحسوسات. اهـ الصبان ١ ص ٥

ونتيجته وخرج بهذه الحيثية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في ظرف الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل من الفعل فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى انه لا ابطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني تعريفا وتنكيرا فان من شروط الابطاء أن يتحدا تعريفا وتنكيرا وما هنا ليس كذلك حال كوني (متمما) لما ذكره الأصل في (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أي تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الأصل ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (سئلت) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم سؤ الا صادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك وتفديه بمالك وأما الصاحب فهو من طالت عشرتك به وهو أعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قولي) أي معناه (لاعتقاد) منه أني أهل لذلك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد نافع لا محالة ولو كان في الاحجار كما تشير اليه الآثار والاخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار اليه بقوله (اذ الفتى) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتقد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فاياك وعدم الاعتقاد (فسأل) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه تعالى صفة ذم في حق غيره الا ما استثنى (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الريا) وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال وأتى الناظم بنون المتكلم المعظم نفسه إظهارا لتعظيم الله له بتأهيله للعلم ويحتمل انه قصد نفسه وغيره فتكون للمتكلم ومعه غيره لا للمتكلم المعظم نفسه ويكون على الاول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه (من) أي الذي (اعتنى بحفظه) الفاظه (وفهم) معانيه (به) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ الفاظه لا يجدي نفعا

﴿باب الكلام﴾

الاصل في باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ لخبر محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا وكونه الخبر ففي الاولى خلاف فقيل الاولى كونه المبتدا لان الخبر يحط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدا مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الحذف بالاعجاز أليق منه بالصدور هذا كله على الرفع وهو الاولى ويليه النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا اقرأ باب الكلام واما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا للكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وانما اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لذلك ومن عادتهم انهم يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذفا على ان الترجمة لشيء والزيادة عليه ليست بمعيبة وانما المعيب الترجمة لشيء والنقص عنه وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة وتوابعه وهي

قافية: واختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا: اشهرها قولان: قول الخليل: بانها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت. وقول الاخفش: بانها الكلمة الاخيرة. اهـ الصبان ١ ص ٣

تنبيه: اذا تعارضت اصل المجاز واصل التقديم في النحو قدمت اصل المجاز. اهـ.

① لعله: وبعد بيت حاله.

نظر الباجوري ١ ص

تمما لغالب الابواب
لجاء مثل الشرح للكتاب
سئلت فيه من صديق صادق
يفهم قولي لاعتقاد واثق
اذ الفتى حسب اعتقاده رفع
وكل من لم يعتقد لم ينتفع
فسأل المنان أن يجيرنا
من الريا مضاعفا أجورنا
وأن يكون نافعا بعلمه
من اعتنى بحفظه وفهمه

﴿باب الكلام﴾

باب: لغة ما يفصل منه الاعيره ويقال: هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل. واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من ان اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الفاظ مخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنوائي: سمي مدخل كلام - منصولا بابا لانه يدخل منه الى المقصود. ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني أو بمعنى المكتوب. اهـ تشويق الخلان ص ٣

الكلام: لغة الخدش مشتق من الكلام بكسر ها وهي الجراحات ووجه اشتقاقه منه - ظاهر لان الجراحات تؤثر في الجسد. والكلام يؤثر في النفس فان كان مهيجا اثر مسرورا وان كان قبيحا اثر محزنا بل أثير الكلام أقوى لان اثر الجرح يمكن برؤه -

وأثر الكلام القبيح لا يمكنه برؤه . والكلام بالضم الأرض الصلباء التي لا تنبت شيئا . اهـ ابن حمدون ١ صـ

ظاهرة ۞ ثم ان الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي به يقع التفاهم فقال (كلامهم) اى النحويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو مهملا ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول الصديقة بنت الصديق رضى الله تعالى عنها وعن أبويها مابين دفتى المصحف كلام الله ومن الثانى قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها ۞ اشارة محزون ولم تتكلم

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا ۞ واهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومن الثالث قول بعضهم امتلأ الحوض وقال قطني ۞ مهلا رويدا قد ملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما ۞ جعل اللسان على الفؤاد دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا وقيده بعضهم بكونه من الفم ولا يرد قولهم لفظت الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الأساس ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الالف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له غفل ويقال له أيضا مازح ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا مرسلا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر معه ۞ فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به ۞ أجيب بما قاله بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل عموما مطلقا وهذا هو الذي لا يخرج به وثانيهما جنس أعم من الفصل عموما من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوصه مادخل الفصل من جهة عمومه واللفظ في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الافادة بمعنى تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط وجود الفائدة على الصحيح وعليه فما كان معلوما للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض شراح الأصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لان الفائدة لا تتم الا بالجواب نحو يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله (مسند) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مسندا من المفرد كزيد والمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كبعلبك فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الاصل بالمركب لانه يشمل الاسنادي وهو المراد هنا والاضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن تكون افادته بالوضع فخرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كالفظ الذي أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون افادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه الطريقة ۞ ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو أحدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة وثالثها كلمة

كلامهم لفظ مفيد مسند ۞ والكلمة

مفيد ۞ فائدة : قال الرازي المفيد ينقسم الى أربعة اقسام : الاول ان يكون اللفظ مركبا والمعنى مركبا كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد . والثاني ان يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا . وهو كقولنا الصهوة والنطعة للحد قولنا الله سبحانه وتعالى . والثالث ان يكون اللفظ مفردا والمعنى مركبا كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة . والرابع ان يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال . اهـ تشويق الخلان صـ

خط / كتابة ۞

اعلم ان كتابة شخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد اليه هو فائدة الخبر وفهم ايضا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة . اهـ

اشارة ۞

اعلم ان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها . وينعقد اذا حلف انه لا يتكلم فتكلم بالاشارة حال كونه اخرس حال الحلف والتكلم . فان كان اخرس حال التكلم فقط فلا حنث كما بينته في الذخيرة .

كلامهم لفظ مفيد مسند ۞ والكلمة

اضافة ۞ وهو كل اسمين يصلا اسم واحدا فنزل ثانيهما منه الاول منزلة التنوين . اهـ

مزجي ۞ وهو كل اسمين مزجت احداهما بالاخرى ونزلت ثانيهما منزلة التاء التأنيث منه للكثرة أي الاخبار على الثانية . اهـ الصبان ١ صـ ١٣

قام زيد ۞

الظهر الفاعل لأن الظاهر مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الأصح اذ لا تحصل الفائدة منه الا بعد الاتيان كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وحاشية يس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يستتر فيجب الاستتار ويمكن حمله على غير الرافع بهذا مما لم يعلم فيه مرجع الضمير . اهـ حاشية الخضري صـ

مفيد ۞ اى بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله المؤلف وتعليقه على الالهية والحق انه لا يشترط تجدد الفائدة وانما لا يحدث الجاهل العالم يسمى كلاما اذا ضبط به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا ضبط به من لم يعرف مدلوله . اهـ عبادة صـ

لفظا سمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء منه وأهل الرئة إلى خارجها اطلاقا للاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي . اهـ التصريح ١ صـ ٢

بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمرة وهذه اللغات تجرى فى كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو نهر أو فعلا نحو شهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم فى تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا فى التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفيد) وهو الفصل الاول احترازا من غير المفيد وهو المهمل كديز مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد هو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أحد القول جنسا فى التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازا من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتى والفصل الثانى هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة مجازا مرسلا كما فى قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما فى قوله ﷺ أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شىء ما خلا الله باطل ◉ وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفوا المفرد بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كالزاى لا يدل على جزء معناه والمركب بانه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يدل على جزء معناه واعترض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة وأما اصطلاح النحاة الذى الكلام فيه فهو أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثانى ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (بالاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أى الكلمة فهى المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسيم لاخويه فغرق بين المقسم والقسيم اذ المقسم هو المحل الذى وردت عليه القسمة والقسيم ما كان مندرجا تحت الشىء وأخص منه والقسيم ما كان مباينا للشىء ومندرجا معه تحت أصل كلى فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسما منه وكل منها قسيما للاخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده وثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للترتيب بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه لانا نقول يكفى فى ذلك ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة فى الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا وسماه خالفة ومعنى ذلك اسم الفعل لان ما زاده داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل ◉ واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة وهكذا الامر تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما فى تقسيم الحصير الى خيط وسمر فانه يصح تحليل المقسم وهو الحصير الى أقسامه وهو الخيط والسمر

﴿ تنبيه ﴾ الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل انما هو الحرف الذى جاء لمعنى كمن وفى وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الاصل احترازا من الحرف الذى لم يجئ لمعنى وهو ا ب ت ث الى آخرها وهذه تسمى حروف المبانى وأما السابقة فتسمى حروف المعانى وانما قلنا ا ب ت ث الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لان تلك هى حروف التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب ج لانه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جه ◉ ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ فى الكلام على الكلم فقال (وهذه) أى التى هى الاسم والفعل والحرف والاضافة فى قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للمعدود وهى الكلم) فهو اسم لمجموع الثلاثة نحو ان قام زيد لكن يرد على ذلك من الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على

---

* نسخة: ان الضمير

(١) المفصل ١: ١٠ · (٢) المفصل ١: ٩٩

---

* مجرد *

لما كان المجرد يختلف باختلاف ابوابه قال: واعلم ان المجرد فى هذا الباب اعنى باب الكلمة والكلام ما لا يزيد الى آخر باب الاعراب ما ليس منه مثبتا ومحققا وللاسماء الخمسة وفى باب المبتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبيها بها وفى باب لا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف. اهـ. عبادة ٢ ص٠

* الاسم *

مبدأ بالاسم لشرفه اذ الوقوع محكوم عليه وبه ولانه لا غنى للكلام عنه اهـ. الصبان ١ ص٣٤

* الاسم اربعة *

قسم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية منه نحو زيد قائم دون أخوه لم زيد قائم. وقسم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأخر من الفصلية كلام كما تأتى من الاسمية لكنه يكون احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد، بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومنه كلمة اخرى كلام. اهـ.

اللفظ المفيد المفرد
لاسم وفعل ثم حرف
تنقسم
وهذه ثلاثها هى الكلم

وصور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وما ثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة اسمية وجملة فعلية او شرط وجوابه اهـ. التصريح ١ ص٣٤

* اسم وفعل وحرف *

اجزاء الكلام اما ان يتركب من جملتها وهو ما يصدق بتركبه من كلمتها نحو: هل قام زيد ومن احديهما منها نحو: ضرب زيد ومن واحدة نحو: زيد قائم. اهـ. أبو النجا ص٠

* فائدة *

قال الرازى اللفظ اما ان يكون مهملا وهو معلوم او مستعملا وهو على ثلاثة اقسام: احدها ان لا يدل شىء من اجزائه على شىء من المعانى البتة. وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل. وثانيها ان يدل شىء من اجزائه على شىء أصلا وهو جزؤه كقولنا عبد الله. وثالثها ان يدل كل واحد من اجزائه على جزء ما دلالة على مستقل اخرى على جميع الاعتبارات وهو كقولنا: العالم حادث والسماء كرة وزيد مضروب وهذا تسمية بالمؤلف. اهـ تشويق الخلان ص٠

كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أو لم تفد وعلم من ذلك أن الكلام اسم جنس جمعي وهو المختار وعليه فيجوز في ضمير التأنيث الملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر وفي التنزيل يحرفون الكلم عن مواضعه اليه يصعد الكلم الطيب {تنبيه} بين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبو زيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد وقد أخذ الناظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا (قد أفاد) بأن كان موضوعا واحترز بذلك عما اذا لم يفد بأن كان مهملا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح ان القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادفا للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم مطلقا من الكلام كالكلم والكلمة فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس لحال كونه (مطلقا) عن التقييد بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كما في قولك قد قام زيد أو تقليل كما في قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقريب كما في قولك قد قامت الصلاة أي قرب قيامها (وان زيدا ارتقى) أي علا وارتفع ولما قسم الناظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع يبين العلامات التي تميز كلا منها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم فال فيه للعهد الذكري والفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن للاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة ● فحده لغة ما دل على مسمى واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا ● وحكمه الاعراب وما جاء منه مبنيا فعلى خلاف الاصل ● واشتقاقه من السمو وهو العلو أو من السمة وهي العلامة ● وعلاماته كثيرة أوصلها بعضهم الى خمسين لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) بـ(الخفض عرف) أي علم فنحو زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت وضده قولهم نون الطائر اذا صوت واصطلاحا نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الاول تنوين التمكين وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فالنون منها كان نكرة ومالم يكن نون كان معرفة ويقع شبها في باب اسم الفعل كصه ومه قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين والرابع تنوين العوض وهو اما عوض عن جملة أو جمل نحو قوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها واما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته واما عوض عن حرف أو حركة نحو جوار وغواش في حالتي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كما في قوله تعالى سلاسلا وأغلالا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين فانه قد زيد فيه التنوين لمناسبة أغلالا والسادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة كما في قول الشاعر

أقلي اللوم عاذل والعتابن ● وقولي ان أصبت لقد أصابن

والسابع تنوين الحكاية كما في قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أبقي فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كما في قول الشاعر

سلام الله يا مطر عليها ● وليس عليك يا مطر السلام

فانه قد نون مطر في الشطر الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كما في قول الشاعر

تنبيه ١

له اللغة صوالدلالة عما عمل عنه للخاطب. وفي الاصطلاح: ما يلزم من جعل باذهن شيء تأمل اعتقاد ما بما في ضمير المتكلم للمخاطب. وقيل التنبيه قاعدة تعرف بها الايات الدالة بجملة. اهـ التعريفات ص٦٧

تنويه مقابلة ١

هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى تنوينه للصرف واعلم يحذف اذا سمي به لانه لم يحذف لشبهه الحرفي الشرط فينعكس اعرابه جمع المؤنث السالم فبقي لأجل الصغيرة. اهـ حاشية الصبان ١ ص٢٧

ويسمى تنوين المقابلة لأنه جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم وجمع المذكر فيه النون ولم تعهد في جمع المؤنث واعطي جمع مؤنث التنوين مقابلة للنون في جمع المذكر السالم اهـ.

اشباه جمعوت ١ ص٣٢

والقول لفظ قد أفاد مطلقا
كقم وقد وان زيدا ارتقى
فالاسم بالتنوين والخفض عرف

تنبيه ٢

سمي بذلك لانه كان في وجهه بياض معترض وهو رجل من أكابر النحاة. وسبب بياضه التفاع وديه كمضروب وكان بعضهم كالتفاع وضعه على لسانه العجم فتقديم المشبه به على اداة التشبيه اهـ.

الجمل شرح المنهج ١ ص٢٠

تنبيه ٣

قال الرضي اذا سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرفي التعريف وهو كثير في بعض المواضع علامة للتنكير وفي ذلك قبح لان اللام والتنوين لا تكون للتنكير اصلا اذ اذا كان التنوين عوضا عن التنوين. اهـ الصبان ١ ص١٠

تنويه تمكين ٢

سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكينه في باب الاسمية اذ انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. اهـ شرح اشمونى ص٢٢

قالت بنات العم يا سلمى وان ◉ كان فقيرا معدما قالت وان

والعاشر تنوين الشذوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ وقد نظم بعضهم الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ◉ فان تقسمها من خير ما حرزا
مكن وقابل وعوض والمنكرزد ◉ رنم وأحك اضطر غال وما همزا

والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفض علامة للاسم لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض أجيب بان الاخبار عنه علامة خفية فلا يدركها المبتدي بخلاف الخفض (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفض) كمن في أوله (و) بقبول دخول (لام والف) عليه في أوله فزيد في قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول آفعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله ◉ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ◉ لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير الناظم بالالف واللام للتوضيح أو لضرورة الناظم والا فكان الاولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة إذا كانت على حرفين نطق بلفظها كمن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو العطف وفائه ﴿تنبيه﴾ لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل في آخر الاسم وثانيا على ما يدخل في أوله تبعا للاصل لكن المناسب عكس ذلك وعذر الاصل محمول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها وتمامها سيأتي لان عادتهم تقديم تمام ما يقبل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه ◉ ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد الذكري كما تقدم في الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة ◉ فحده لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الازمنة الثلاثة وضعا ◉ وحكمه البناء وسيأتي منه مقترنا وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الاصل ◉ واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافا لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف ◉ وقد ذكر الناظم علامته بقوله (بمعروف) أي معلوم (:) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقد هنا قد الحرفية دون الاسمية لانها تدخل على الاسم تقول قد زيد درهم أي عجبني درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقوم وسوف المنزل فيقول السفهاء من الناس ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه ليس شيء من ذلك علامة للفعل لان أل في السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهي التي تمحضت للتنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفي التنزيل سوف أستغفر لكم ربي ومعناها التنفيس كالسين الا أنها أكثر تنفيسا منها وذهب الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء التأنيث) الساكنة فاعلا كان أو نائبا عنه (مع التسكين) إصالة ولو عرض تحريكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أتينا طائعين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة للفعل واحترزنا بقولنا للمسند اليه عن تاء ربت وثمت فانها فيهما تأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل وهي التي في (فعلت مطلقا) أي سواء كانت للتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالاول كما في قولك جئت لك والثانية (ك) ما في قولك (جئت) يا زيد (لي)

والثالثة

---

* والكلام وأل * (كما تقدم ص ٦)

* تنبيه *
لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل ان يكون في الكلمة صلاحية لقبولها . اهـ الصبان

* مع التسكين *
ما سكنت تاء الفعل للفرق بين تاء بناء الاسم فلم يكسر لئلا ينقض نقل الحركة الى نقل الفعل اهـ

* حروف خفض *
وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر الى الاسماء الافعال التي لا تتعدى بنفسها فاوضع الى ترجمل الا على الاسم بصير بمعنى معلى لوطا نحو مررت بزيد او تقييدا نحو بسم الله الرحمن الرحيم اهـ الدماميني . اهـ كما كتبه ا صـ ٦

* السين وسوف *
وانما اختصا به لانهما وضعا لتأخير مضمون الفعل من الحال الى الاستقبال قال الفاكهي وفي زيادة تأخير التنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وقال ابن عنقاء ليس التنفيس السين كالتنفيس بسوف على أقل خلاف ما له بعضهم . اهـ كما كتبه الصبان ص ٦

* تنبيه * قال الرضي انما اشترط الشهرة في لام التعريف لانه يلزم عليه اجماع حروف التعريف وحروف الزوائد في بعض المواضع علامة للتنكير وفي ذلك قبح لما فيه من التناقض اذ تكون للتنكير اصلا اذا خالطت الشك عرضا عند المتكلم اهـ الصبان ص ١٠

---

(١) يوسف: ٩٨ (٢) يوسف: ٣١ (٣) سجدة: ٦١ (٤) البقرة: ٢٤٣

والثالثة كما في قولك جئتِ يا هند لي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع دلالته على الطلب (و) بقبول (الياء) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالأول كما في (قولك افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك (افعلي) يا هند وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الأمر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة مركبة فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعسر ها على المبتدي. بسبب تركبها من شيئين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص بالامر ◉ ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم فال فيه للعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم والفعل ◉ واعلم أن الحرف له أيضا حدّ وحكم واشتقاق وعلامة ◉ فحدّه لغة الطرف واصطلاحا كلمة دلت على معنى في غيرها ◉ وحكمه البناء ولم يجئ منه شيء على خلاف الاصل ◉ واشتقاقه من التحرّف وهو التطرّف ◉ وعلامته عدمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له علامة) تميزه عن قسيميه (الا انتفا قبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الاشرف للاشرف والاخس للاخس ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية أنما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فمتى شهد أهل اللغة بان دخولها عليه مثبت تحقق عدم الصلاحية

﴿ باب الاعراب ﴾

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعربت الشيء أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألحن فيه والتحبب الى الغير ومنه العروبة أي المتحببة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي وعليه فحده بانه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعا للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تغيير آخر الكلم ذاتا أو صفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كما في المثنى والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكما كما في يقوم فان قيل الكلم اسم جنس جمعي مما قل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد بجنس الكلم وبانه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زَيْد أو زَيُود فلا يسمى اعرابا وانما أختص بالآخر لانه طاري على الكلمة وحق الطاري أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالي من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به احدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرا) كما في قولك جاء الفتى (أو لفظا) كما في قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقديرا وتارة لفظا ولو في كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديري ولفظي وترك نوعا ثالثا وهو المحلي كما في قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديري ما عدا اللفظي فيشمل المحلي وكذلك التغيير (لـ) أجل (عامل) وهو ما به يقوم المعنى المقتضي للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر أو معنويا كالابتداء ونحوه مقدما كان وهو ظاهر أيضا أو مؤخرا كما في قولك زيدا رأيت كما يدل على

البناء
لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا لزوم لغير عامل ولا اعتلال فخرج التغيير والحال لان لزومه حالة واحدة لعامل وغير الاسم المتصور بالمثل فان لزومه حالة واحدة للاعتلال. وقولنا لزوم آخر الكلمة لغير عامل صادق بما لم يتغير اصلا او يتغير لا بسبب عامل نحو جيء بأب أخيها وان تغير لكنه لا يضاف على ان ذلك ان تمنع تغير اخر جيء لان الفتح والضم لغات في الظرف كالضمة فهو ملازمة لحالة واحدة. اهـ
عبادة آ ص ٩٧-٩٨

والحرف
اشتمل باب الصرف لا يكون علامة للوجود. وباب الصرف قسمان عدم وطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجود. وعدم مقيد وهو ما يكون علامة له وما ضمن المثل لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا المصدر مطلقا. اهـ
حاشية ابن الفاخر ص ١٨

وَالنُّونِ وَالْيَا فِي افْعَلَنْ وَافْعِلِي
وَالْحَرْفَ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلَامَه
إِلَّا انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلَامَهْ

﴿ بَابُ الْإِعْرَابِ ﴾

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمْ
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلِ

عامل
العامل له مصنفات الاول ما أوجب كعدم الظرفية على وجه مخصوص. والثاني ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب كونها زيد. وهذا الثاني خاص لتصوره على الاسماء بخلاف الاول. اهـ
عبادة آ ص ٥٤

فائدة العامل
الاصل في العامل ان يكون من الفعل لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وبناء وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولما يؤثر العامل اثره في محل واحد من جهة واحدة. ولا يحتمل عاملان على معمول واحد. اهـ
تشريف الخلاصة ص ٤

فائدة علامة الاسم والفعل وجودية. وعلامة الحرف عدمية ونظير ذلك ما قال ابن مالك ح خ. فالحاء والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل. والحائل علامتها عدمية. اهـ ابن حمدون آ ص ٢٣

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو تحذوفا لدليل كما فى قولك زيد فى جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لأجل عامل بأن لم يكن لسبب أصلا كما فى حيث اذا فتحت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر كالاتباع فى نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام والنقل فى نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية فى نحو من زيدا بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين فى نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعرابا ولما ذكر حقيقة الاعراب كأن قائلا قال له هل هذه الحقيقة شىء واحد أو لها أقسام فأجاب بقوله (أقسامه) أى الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظى كما هو التحقيق أو بأنه معنوى كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره بالاقسام أولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الاعم فلا يقال الاعراب رفع مثلا ولا يخفى ان تقسيم الاعراب الى هذه الاقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أى الاقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) فى اسم وفعل نحو يقوم زيد. وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) فى اسم وفعل أيضا نحو لن أضرب زيدا وهو لغة الاستقامة واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الفتحة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به (وكذا) أى مثل ما ذكر فى كونه من أقسام الاعراب (جزم) فى فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظى نفس السكون وما ناب عنه وانما سمى بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيأ وقد عرفت أن الجزم فى اللغة القطع (وجر) فى اسم فقط نحو زيد فى قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الكسرة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الاقسام الاربعة ترجع فى الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص باحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها فى كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه فى كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم ① ولما ذكر الناظم هذه الاقسام مجملة باعتبار محلها شرع فى تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الاقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (فى الاسما) المعربة ولو محلا (يقع) أى الكل المذكور (وكلها) أى الاقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (فى الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالى من النونين ولذلك أفرده الناظم وانما عبر الاصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظرا لتعدد الافراد المعربة (والخفض ممتنع) وقوعه فى الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فاعطى الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلا ② ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستتبعا للكلام على المبنى فقال (وسائر الاسما) بالمد أى جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باق (حيث لا شبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بأن لم يكن بها شبه أصلا أو كان بها شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذى عارضه شىء من خواص الاسم (معربه) من

---

① وله تشبيه ثان وهو الجر بالاضافة او الحرف وهى تفيد الملك او الاستحقاق وللفعل معنى لا يصح بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفى والاسم قد يكون داخلا وهو لا النافية وله تشبيه ثالث وهو ان يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف والاضافة ثم كيف اصل الاسم يحمل عليه، ووجه اختصاص الجزم بالفعل ان عامله لا يكون الا لفظيا او تقديريا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما ولما اشتركا فى الرفع والنصب خصت كل علامة بواحد منهما وهو الاسم على الفعل فيهما. اهـ

من هامش الشرقاوى على التصريح ص ٥٣

② وجه اصل بناء الاسماء متعددة فى ستة انواع الضمائر لشبه المعنوى واسماء الشروط و اسماء الاستفهام واسماء الاشارة لشبه الاستغراقى واسماء الموصول لشبه الافتقارى نحو جاءنى من قام ومن — الاعراب جملته وقصد بها امر امن وهى السين ثم الجر. وسائر الحروف وفعل الماضى اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين والفعل المضارع غير الخالى من النونين. اهـ التقرير اهـ

الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغير ذي) أي هذه (الاسماء) بالمد ودخل تحت الغير المذكور كل من الاسماء التي قام بها شبه قريبا من الحروف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع قال في المغني وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي فكل ذلك (مبني) من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فحدها بأنه ما جيء به لاليان مقتضى العامل وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخليصا من سكونين وثانيهما أنه معنوي وعليه فيحد بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال أم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا ابطاء فعل (مضارع) بالجر بخلا بشرط أن يكون (من كل نون) من نون الاناث ولا تكون الا مباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا (قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث ولا تكون الا مباشرة كما علمت بني على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتبلون أو تقديرا نحو ولا يضدنك فانه لا يبنى بل يعرب ◉ ولما ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

﴿باب﴾ بيان (علامات) أقسام (الاعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنتان للجزم والاصل منها أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما ستضح لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقسام لانه مراد الناظم كالاصل بدليل كلامه بعد وأيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والا لما دلت الضمة مثلا على خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب واضافة العلامات الى ما بعدها على معنى اللام بناء على ما مشى عليه الناظم كالاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه أعلى الاعراب فقال (للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات الاربعة وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان الضمة والنون فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل ولذلك قدمها الناظم العلامة الثانية (واو) على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثلث بها لانها أخت الواو في المد واللين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذاك) أي مثل المذكور في أن كلا علامة للرفع (نون ثابت) في اللفظ (لا منحذف) منه وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر الوصف باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته ◉ واذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (فقولك) (الضم) أي الضمة فراده بالضم الضمة تسمحا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك جاء زيد وبين أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أحمد) فكل من زيد وأحمد مرفوع وعلامة

اعلم

ان الاصل في الحرف الوضع على حرف او حرفين . والاصل في الاسم ان يكون موضوعا على ثلاثة احرف . فحيث وضع على اقل منه ثلاثة استحق ما ليس حقه الاصل فيه الوضع على حرف او حرفين وحصل البناء . لكن قياس هذا ان الحرف اذا اشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كنعم وبئس انه يعرب فلا قائل به . واجيب بان الاعراب انما يدل به للدلالة على معنى والحرف لا معنى له في نفسه فلذلك يعرب . اهـ ابن محمد ص ٣٦

التنبيه

ان الاعراب علامات اصلية وعلامات فروعا . فالاصلية هي الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك :

فارفع بضم وانصبن بفتح واجرر
كسرا كذا الجزم بحذف سطر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر
ينوب حسبما اقتضته الحكمة

وَغَيْرِ ذِي الْأَسْمَاءِ
مَبْنِيٌّ خَلَا
مُضَارِعٍ مِنْ كُلِّ نُونٍ
قَدْ خَلَا

﴿بَابُ عَلَامَاتِ
الْإِعْرَابِ﴾

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَوَاوٌ أَلِفْ
كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ
لَا مُنْحَذِفْ
فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ
كَأَحْمَدِ

الرفع

معنى الرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على الفعل بان الاعراب لفظي نفسه الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوي كما عليه المصنف تغيير المخصوص علامته الضمة وما ناب عنها . وسمي رفعا لارتفاع الشفة به وهذا ظاهر في الضمة دون الالف والنون وحمل الاصل على المناسبة قاله في . وقيل سمي رفعا لارتفاعه على اخويه لكونه اعرابا للعمدة على القراءتين الآتيتين بيانهما في الفاعل . اهـ تشويق الخلان ص ٥٢

مفرد

لان المفرد في باب المبتدا وما ليس منه محله وما شابهها وفي باب المنادى ما ليس مضافا وما شابهه وستعرفهما في بابهما ان شاء الله تعالى . اهـ تشويق الخلان ص ٥٣

ف يوسف ٣٢١ ك الخلاصة ١٣٦ ع ق ص ٨٧

رفعه الضمة (و) فى (جمع تكسير) وهو ما تكسر فيه بناء واحده اما بزيادة فقط كما فى صنو وصنوان أو بنقص فقط كما فى تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما فى أسد وأسد أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل كما فى غلام وغلمان أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما فى رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذى أشار اليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعبد) جمع عبد أو بالنقص مع تبديل الشكل كما فى رسول ورسل أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية (و) فى (جمع تأنيث) اسما كان كهندات أو صفة (كمسلمات) والتقييد بالجمع وبالتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كاولات ومفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحبليات وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان فى آخره ألف وتاء مزيدتان (و) فى (كل فعل معرب) وهو الفعل المضارع الخالى من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذى لم يتصل بآخره شىء لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتى ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كيأتى) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة فى الاول مقدرة فى الثانى ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع (فى جمع الذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مقدر انفصالها وانما كان مما سلم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون مفرده علما أو صفة فالاول كما فى قولك جاء الزيدون والثانى (ك) ما فى قولك (الصالحون هم أولو المكارم) وأن يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وما ذكر جار فى كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثانى جموع تكسير كسنون وبابه الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووابلون الرابع ما سمى به من هذا الجمع كزيدون مسمى به وبذلك يعلم أن فى عبارة الناظم كاصله قصورا وأجيب أن التعبير بالجمع وبالسالم يجرى على الغالب وبأن المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أتى) أى الواو علامة للرفع (فى الخمسة الاسماء) بالمد وفى عبارته تقديم اسم العدد على المعدود الاصل فى الاسماء الخمسة وهو الواقع فى أكثر نسخ الاصل ووقع فى بعض نسخه الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه بالحروف لغة قليلة ولذا سقط فى أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهى) أى الاسماء الخمسة (التى تأتى) قريبا (على الولاء) بالمد فى قوله (أب) نحو جاء أبوك و(أخ) نحو جاء أخوك و(حم) نحو جاء حموك بكسر الكاف لان الحم اسم لاقارب الزوج على المشهور وقيل اسم لاقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة أقوال (وفو) وهو لغة فى الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد (جرى كل) من الاسماء الخمسة (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا الى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة فى الاول نحو جاء أب والمقدرة فى الثانى نحو جاء أبى (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبواك ونحو جاء أبون ونحو جاء آباؤك (مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى زيد فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوبا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو جاء أبويك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار اليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا فمك وأن تكون ذو مضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب حملا على التى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله

وجمع تكسير كجاء الاعبد
وجمع تأنيث كمسلمات
وكل فعل معرب كيأتى
والواو فى جمع الذكور السالم
كالصالحون هم أولو المكارم
كما أتت فى الخمسة الاسماء
وهى التى تأتى على الولاء
أب أخ حم وفو وذو جرى
كل مضافا مفردا مكبرا

تنبيه: ما كان من الاسماء الستة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع ... وما كان مكسورة الفاء لم يتغير فى الجمع على الأصح ... وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم ... اهـ الشموس ج١ ص٦١

جمع تكسير: فائدة: الجموع المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة جموعها فى قول ابن مالك: أفعلة أفعل ثم فعلة * ثمت أفعال جموع قلة. وما عداها من جموع كثرة. اهـ تشويق الخلان ص٥٦

اسماء الخمسة / الستة: ... اهـ التصريح ج١ ص٦١

فائدة: ان اسماء الستة على ثلاثة اقسام ... اهـ التصريح ج١ ص٦٦

تنبيه: ولا يجمع العلم الا باقيا على علميته فاذا اردت جمعه فنكره بان تريد به شخصا ما مسمى بهذا الاسم. اهـ تشويق الخلان ص٦٦

تنبيه *

خاتمة: اعلم يعربها البناء اعراب الاسماء الخمسة سواء اعرب عرف علة اخاصله بتركات اصله ابعد لانهم فحذفوا آخره وأخراج واضافتهما علم يعرضا عنه شيئا وحذفوا آخره وعوضوا عنه الهمزة ملخص بتصرف من العوض عنه. اهـ عبارة ص ٧

قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومنه ذهول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بهما من التنوين بحذف معرضا نظرا الى التعويض بهما من الحركة ايضا حقيل لصغير الموزم الاضافة فحذف جاء ابن عقيل ان معنى وعلى

وَفِي الْمُثَنَّى تَحْوَ زَيْدَانِ أَلِفْ
وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عَرِفْ
بِيَفْعَلَانِ تَفْعَلَانِ أَنْتُمَا ●
وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعْهُمَا
وَتَفْعَلِينَ تَرْجَمِينَ حَالِي ●
وَاشْتَهَرَتْ بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

{باب علامات النصب}

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ أَلِفْ
كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تُحْذَفُ
فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِعْ
الَّا كَهِنْدَاتٍ فَتَحْهُ مُنِعْ
وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ
الْأَسْمَا أَلِفْ

خاتمة / افعال الخمسة *

اما العربت هذه الافعال بالنون لانه لما اشتغل فعل الاعراب وهو لام الكلمة بالنون لمناسب الالف وبالضمة لمناسب الواو وبالكسرة لمناسب الياء فعملت هذه النون بدلا من الضمة لمشابهتها للواو في الضمة وما دغامها فيها فحذفت منه حالة واخرت النون وهي علامة الرفع عنه الفاعل وهي الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع كالجزء اذا كان الضمير مرفوعا من حروف اللين وكسرت النون في يفعلان لتشبيها بنون المثنى وفتحت في يفعلون وتفعلين لتشبيها بنون الجمع. وبعضهم زعم ان الاعراب حركة اعراب وسكون مقدرات على اللام الافعال. اهـ ابن حمدون ١ ص ٤٣

فيبين من ذو عندهم ما كفانيا ● (وفي المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره وصلح للتجريد وعطف مثله عليه وذلك (نحو زيدان) في قولك جاء الزيدان (الالف) فهي علامة للرفع فيه وتعبيره بالمثنى أولى من تعبير الاصل بالتثنية لان الالف انما هي علامة للرفع في المثنى لا في التثنية لكن أجيب عن الاصل بانه أراد بالمصدر اسم المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار اليها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا ● ومفردا منكرا مماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له ● مماثلا لم يغن عنه غيره

ويلحق به اثنان واثنتان وماسمي به مطلقا وكلا وكلتا ان أضيفا الى الضمير فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة كالفتى ونحوه (والنون) الثابتة تكون علامة للرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (الذي عرف) عندهم (ب) موازينه وهي (يفعلان) بالياء التحتانية وهي للغائبين المذكرين اسما كانت الالف فيه كما في قولك الزيدان يضربان أو حرفا كما في قولك يضربان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ففيه صورتان و (تفعلان) بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكرين كما في قولك تضربان (أنتما) يازيدان وللمخاطبتين المؤنثتين كما في قولك تضربان أنتما يا هندان وللغائبتين المؤنثتين اسما كانت الالف فيه كما في قولك الهندان تقومان أو حرفا على اللغة المذكورة كما في قولك تقومان الهندان ففيه أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع الذكور الغائبين اسما كانت الواو فيه كما في قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كما في قولك يضربون الزيدون ففيه صورتان و (تفعلون) بالتاء الفوقانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كما في قولك تضربون يازيدون ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة حال كونهما (معهما) بسكون العين اى مع يفعلان وتفعلان (وتفعلين) ولا يكون الا بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كما في قولك (ترجمين) يا هند (حالي) القائمي ولا تكون الياء فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (و) هذه الموازين (اشتهرت) عندهم (بالخمسة الافعال) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع الى عشرة بل قد تزيد على ذلك وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل بالافعال الخمسة ● ولما أنهى الكلام على علامات الرفع شرع في الكلام على علامات النصب وعقد لها بابا فقال:

{باب} بيان {علامات النصب}

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (للنصب) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم في الرفع (خمس) من العلامات واذا أردت بيانها وهي (فتحة) على الاصل فلذلك قدمها الناظم و (ألف) على النيابة عن الفتحة وثنى بها لانها تناسب الفتحة و (كسر) على النيابة عن الفتحة والمراد بالكسرة فقير به عنها تسمحا وثلث بها لانها أخت الفتحة (وياء) على النيابة عن الفتحة وقدمها على النون لانها أخت الالف (ثم نون تحذف) في اللفظ وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف وختم بالنون لانها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته كما تقدم في الرفع وقد بين موضع كل من هذه العلامات و قوله (فانصب بفتح) أي فتحة فعبر بالفتح عنها تسمحا (ما) أي الذي أو شيأ (بضم) أي ضمة ففيه التسمح السابق (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة أو صفة والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الا) جمع التأنيث (كهندات) ومسلمات (فتحه منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (النصب الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (ألف) بسكون الفاء للضرورة والا فكان عليه أن يقول ألفا لانه مفعول لاجعل ويحتمل انه مجرور على لغة من يقصر

فائدة * اذا قلت ما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فقيه عمل المظهر على المظهر ورعيا للفظ فان هذا للفظ يكون للمذكر ابن ابي السافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع. والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني. اهـ حاشية الصبان ١ ص ٩٨

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة أوالستة نحو رأيت أباك وأخاك الى آخرها (وانصب بكسر) أى بكسرة فقيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بتمثيله له وفى التنزيل خلق الله السموات (والنصب فى الاسم الذى قدثنيا) كالزيدين فى قولك رأيت الزيدين (و) فى (جمع تذكير مصحح) لامكسر كمسلمين فى قولك رأيت مسلمين (بيا) مفتوح ماقبلها تكسور مابعدها فى المثنى وبالعكس فى جمع المذكر المصحح والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب فى المثنى وجمع المذكر السالم وانما أطلق الاصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم لان مراده الجمع الذى على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذى على حد المثنى انما هو جمع المذكر السالم (والخمسة الافعال) أى والافعال الخمسة المتقدمة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (حيث تنتصب) بان دخل عليها عامل النصب كلن (بحذف نون الرفع) أى التى تكون علامة للرفع عند رفع هذه الافعال (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حينئذ فتقول لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلى فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا أن يعفون لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع فى الكلام على علامات الخفض وعقدلها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما مر فى علامات النصب وقد يبنها بقوله (علامة الخفض) أى علاماته فاندفع ماقد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لان المفرد المضاف لمعرفة يعم فكانه قال علامات الخفض (التى بها انضبط) وتميز عن غيره ثلاثة العلامة الاولى (كسر) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة فيه التسمح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثنى بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلث بها لانها اخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هى علامات الخفض (فقط) أى فحسب بزيادة الفاء لتزيين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات فى قوله (فاخفض بكسر) أى بكسرة ففيه التسمح المار (ما) أى الذى أوشيئا (من الاسما) لامن الافعال (عرف فى) حال (رفعه بالضم) أى بالضمة ففيه التسمح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض فى كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما اذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتى لكن الاصل انما قيد كلا من الاولين أعنى الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف ولم يقيد الاخير أعنى جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة الى التقييد به الا أنه اذا سمى به نحو عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راعى ذلك فقيد فى الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واخفض بيا.) بالمد (كل ما) أى الذى أوشى (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للمفعول وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (بشرطها) أى بشروطها

لان

تنبيه ٧
اذا رخصنا جمع بالف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا على الجر كما مثل لذلك مع أصله وهو جمع المذكر السالم. واذا لم يرخص بالجر فى الاول ليس فى آخره ما يصلح للكسر بخلاف الثانى وجمع المذكر السالم اهـ عبادة ص ٦٤.

وانصب بكسر جمع تأنيث عرف
والنصب فى الاسم الذى قد ثنيا
وجمع تذكير مصحح بيا
والخمسة الافعال حيث تنتصب
بحذف نون الرفع مطلقا يجب

(باب علامات الخفض)

علامة الخفض التى بها انضبط
كسر ويا ثم فتحة فقط
فاخفض بكسر ما من الاسما عرف
فى رفعه بالضم حيث ينصرف
واخفض بيا كل ما بها نصب
والخمسة الاسما بشرطها

اعلم ٧
قسم علامات الخفض على علامات الجزم لانها منه فصار فى الاسماء ومعلوم ان الاسم اشرف من الفعل لما اختص به الاسم بيبقى ان يقسم على ما اختص بالافعال تقديما للاشرف على غيره. وسمى جمعا لانقاص الشمة السفلى عن الظهر ويه اهـ تشويق الخلان ص ٧

لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا نكرا غير منسوب الى آخر ما سبق فيخصص أن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كما في قولك مررت بالزيدين وفي جمع المذكر السالم كما في قولك مررت بمسلمين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فاذا فعلت ذلك (تصب) أي توافق الحق (واخفض بفتح) أي فتحة ففيه التسمح المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم ينصرف) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمكين كما مر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (مما) أي من الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل في الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين واتصافه بوصف الفعل (بأن يجوز) بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الاعراب أو مقدره (علتين) فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والأخرى الى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع الى اللفظ كما في نحو أجمال بالجيم تصغير اجمال أو الى المعنى كما في نحو حائض (أو) يجوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتف بعلة واحدة الا اذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت الا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينة كما في حبلى أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف فلست هي همزة كما في صحراء (أغنت) عن علتين لحال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع الى المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبلى جرا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى أن المقدر في ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا ثقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح والتقييد بالتكسير لجواز جمعه بجمع سلامة كما في صواحب فانه يجوز جمعه على صواحبات ووجه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع الى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي ترجع الى اللفظ وخرج بقولنا أوسطها ساكن نحو ملائكة لان أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال (والعلتان) أما (الوصف) أي الوصفية ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها تكون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة نقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) الى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كما في مثنى وثلاث ورباع ومحل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كما في عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف الا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كان في أحمر وأفضل (أو) الوصف

نصب
واخفض بفتح كل ما
لم ينصرف
مما بوصف الفعل صار
يتصف
بأن يجوز الاسم علتين
أو علة تغني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذي
قد انتهى
والعلتان الوصف مع
عدل عرف
أو وزن فعل أو

* قوله *

اي الوزن قسماه قسم مع العلمية ولا يشترط فيه ان يكون على افعل وقسم مانع مع الوصفية وشرطه ان يكون على افعل وشرط الوزن اختصاصه بالفعل أو - يكونه اولى اهـ عبادة

* والعلتان *

فيخرج بذلك ما ركب فيه علتان فأكثر وأضيفا الى اللفظ كمعديكرب فلا يمنع من الصرف . واما قول بعضهم انه اعتبر اجمال اذ فيه تصغير وهو فرع عن التكسير والجمع وصوغ فرع الافراد فجهتها اللفظ وهذا ظهر وطاب - لأن فيها التأنيث وهو فرع التذكير والوصف هو فرع عنه الموصوف ففيه نظر لأن التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع ولفظا الى اللفظ وليس من العلل ما يرجع الى المعنى إلا العلمية والوصفية . اهـ يس الفاكهي الأزهري ١٩٢

* اعلم ان المراد بالعلة الخروج عن الاصل . وبيان ذلك ان الأسم الخ الاسم يكون مفردا اليه على وزن الفعل غير معدول ولا مثنى ولا معرفة ولا مركبا ولا مزيدا فيه ولا ورباعيا ولا وصفا . اهـ ابن محمد دن ٢ ص

* قوله مالا ينصرف * لدفع مالا ينون تنوين التمكين وهو تنوين الصرف تعاله وهذا هو مقصود المصنف اي البصريين في هذا الكتاب بناء على ان الصرف صرف التنوين وقيل ان هذه بالغلبة لمتناع الكسرة بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة . اولا متناع التنوين والكسرة معا بناء على ان الصرف صرف التنوين والجر بالكسرة فيه اقوال اهـ عبادة ١ ص

اعلم ان ما مصدرية فرعية المنحل كمر فرعا منه فجره كسرته اصالة جر اسمها السكون فرعا وتارة جر اسمها سبب السكون فرعا وقد اشتمل الشارح الأمرين فتنبه . اهـ حاشية الصبان ١ ص

قال في شرح الكافية : سمي منصرفا لانقياده الى ما يوجبه من الجر بالكسرة والتنوين وعدم ذلك فيه من وجوه الجر بما لم يجر به غيره . اهـ النجم ١ ص ٢٩

كالليتين (بنون وألف) زائدتين كما في سكران وغطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر أنه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحمن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني (تنبيه) يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والغبن عارض الوصفية ◉ كأربع وعارض الاسمية

(وهذه الثلاث) التي هي العدل ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كما في عمر لأنه معدول عن عامر كما تقدم وقد نقل عن السعد التفتازاني أن رجب وصفر اذا لم يرد بهما معين صرفا وان أريد بهما معين منعا من الصرف فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل لانهما معدولان عن الرجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كما في أحمد ويزيد وشمر أعلاما والألف والنون الزائدتان مع العلمية كما في عمران وعثمان وخندان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان والمثنيتان أحدهما أصلية كما في مستعان وان تجاذبه أصلان الصرف وعدمه كسبان وكذلك نحو شيطان فانه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفران مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لانه حينئذ من العفونة وان مدحته منعته من الصرف لانه حينئذ من العفة (وزاد) أي العلم عن الوصف (تركيبا) فهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا مزجيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كما في معد يكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافي والاسنادي والتقييدي والعددي والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسباء العجم) كابراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أو لا ذهب قوم الى الاول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضي قال الأشموني أسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف ◉ واعلم أن أسباء الأنبياء كلها أعجمية الا أربعة وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية الا أربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد ◉ أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر ◉ أسماؤها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة وكذلك الأربعة الأول فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا ◉ ولوطا وشيثا ثم هودا محمدا

(كذاك) أي مثل ذاك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بما عدا الألف) المقصورة أو الممدودة فأما التأنيث اللفظي بما عدا الألف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد وأما كونه اسما أعجميا نحو جور وأما تحرك الوسط نحو سقر وأما كونه منقولا من مذكر نحو زيد تسمي به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان والمنع أجود وأكثر عند سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها ◉ دعد ولم تسق دعد في العلب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

الجزء الذي لا يتبعض هو الذي لا يتبعض في الأفعال كالحرف فانه لا يدخل فيما يشبهه وهو الاسم الذي لا ينصرف من الأفعال فرجع الى الأصل فمنع

قال الأندلسي: لم يسمع بما قصد به وطالبوه ان صرف وان كان على لغة أجرى الوصل مجرى الوقف

والمراد بالعجم ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت وتعرض له الاسم سواء دخل في لغتهم أم لا

وزاد بعضهم ما كان على وزن خاص بهم كاسحق ويعقوب

وهذه الثلاث أي العدل ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان

بنون وألف

وهذه الثلاث تمنع العلم

وزاد تركيبا وأسماء العجم

كذاك تأنيث بما عدا الألف

ما لم تدخله التاء فان دخلته منعته مطلقا

والتأنيث بها التأنيث بهاء قلم اسم الآلة قائم مقام الصلتين، والتأنيث قلم لابد فيه من علة أخرى مما مر أي كما يأتي بخلاف الحمراء مما قبل ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بحيث لو اريد ذكر المذكر صار المؤنث لا يصح. والتاء كثيرة غير لازمة كحمزة وحمل وطلحة فان التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة، وتأمل اهـ

تركيب

فان قلت ما الفرق بين المزجي والاسنادي والاضافي فيما يأتي حيث منع من الصرف هو دونهما مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود في الكل قلت: اجيب بأن المركب الاسنادي كان فعلا وفاعلا قبل نقله او مبتدأ وخبره كذلك والمضاف والمضاف اليه كانا لهما قبل التسمية والمركب المزجي اما مركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبر تركيبه دونهما اهـ

خاتمة قال الاشموني قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنية التكبير وهو التصغير اربعة اقسام: ما لا ينصرف اما ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مصغرا ومكبرا وما لا ينصرف مصغرا ومكبرا اهـ تشويق الطلاب

كذا

كذا مؤنث بهاء مطلقا ۞ وشرط منع العار كونها رتق ۞ فوق الثلاث أو بكور أو سقر
أو زيد إسم امرأة لا اسم ذكر ۞ وجهان في العادم تذكيرا سبق ۞ وعجمة كهند والمنع أحق
فتلخص أن موانع الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ۞ فثنتان منها فالصرف تصويب ۞ عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب ۞ والنون زائدة من قبلها ألف ۞ ووزن فعل وهذا القول تقريب
وأخصر منه قول بعضهم ۞ اجمع وزن عادلا أنث معرفة ۞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها لا آخر لا يستقل بذلك فالاول علة وبعض علة أما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى الجموع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التخصيص والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله
عدل ووزن ونون قبلها ألف ۞ كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا
وزد عليها مع التعريف عجمة او ۞ تركيب مزج أو التأنيث لا سمعا
وامنع بجمع تناهى حسب ألف الـ ۞ ـتأنيث مدا وقصرا كيفما وقعا
ومحل منع الاسم الذي وجدت فيه العلتان أو علة تقوم مقامها من الصرف ما لم يضف أو يأت بعد أل (فان يضف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعد أل) كالاعمى والاصم (صرف) أي جر بالكسرة عوان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم يزل احدى علتيه بالاضافة أو بأل والتحقيق أنه ان زالت احدى علتيه بذلك لم يبق على الصرف نحو بأحمدكم وبالبزيدان العلمية لا تبقى مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو بأحسنكم والاعمى والاصم ۞ ولما أنهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ علامات الجزم ﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها بالمرفوع في علامات النصب وقد بينها بقوله (والجزم في الافعال) لا في الاسماء ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للافراد المعربة كما تقدم (بالسكون) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) بـ (حذف حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة أما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال (كحذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن يكون قد (سلم من كونه) أي المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة وقد فصل ذلك بقوله (اما بواو أو بياء أو) بـ (الف) وبشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل آخره آية فالاول نون التوكيد بقسميها ونون الاناث والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على ذلك اتكالا على عليه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضرب وفي التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

FATHURROBBI

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أى بالواو نحو يغزو أو بالياء نحو يهتدى أو بالالف نحو يخشى بـ(أن تنحذف) أى بحذفها فتقول لم يغز ولم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا فحرف العلة يحذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه الى أنه يحذف عند الجازم لا بالجازم والمحذوف به انما هو الحركة المقدرة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم حذف حرف العلة فى قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ۞ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصلى محذوف والمذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال فى قول الآخر

الم يأتيك والانباء تنمى ۞ بما لاقت لبون بنى زياد

ومحل تعين حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا والا بأن كان بدلا من همزة كما فى يوضو ويقرا جاز الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسى لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسى ۞

ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تتميما للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغزو (و) فعل ذى (ياء) نحو يهتدى (يظهر) فتقول لن يغزو وأحب أن يهتدى لخفة الفتحة على كل من الواو والياء. وأما قول الشاعر ۞ أبى الله أن أسمو بأم ولا أب ۞ فضرورة وخرج ذو الالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الالف لا تقبل الحركة أصلا (وما سواه) أى وما سوى النصب من الرفع فقط اذ الجزم قد تقدم الكلام عليه وأما الخفض فلا يدخل الافعال كما سبق (فى الثلاث) التى هى ذو الواو نحو يغزو وذو الياء نحو يهتدى وذو الالف نحو يخشى (قدروا) أى النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه فى الحقيقة والاصل وقدروا ما سواه فى الثلاث لكن فى الاولين للثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفى الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واوا ونحو (يهتدى) من كل ما كان آخره ياء. ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للمجهول (بـ) حرف (علة) وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى والالف فى الثالث (وغيره) أى وغير ذلك وهو الذى لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أى من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال اخره ذلك الى ذكر المعتل من الاسماء بقوله (وعلة الاسماء) أى العلة التى تكون فى الاسماء (ياء) كما فى القاضى (وألف) كما فى الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أى بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبنى نحو الذى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى فى حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبى والثانى المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينة بخلاف المبنى نحو متى والذى آخره ياء نحو القاضى والذى آخره ألف غير لازمة كالمثنى فى حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذى آخره ألف غير لينة كصحراء. و(اعراب كل منهما مقدر) بالاتفاق لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثانى للتعذر (فيها) أى فى العلة أى حرفها وهو اما الياء. او الالف وفى بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء. بل بفتحها كما أشار اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) لخفة الفتحة ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا حملا لحالة النصب على حالة الرفع والجر وعليه قول الشاعر

ولو

وَجَزْمُ مُعْتَلٍ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفْ

وَنَصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ

وَمَاسِوَاهُ فِي الثَّلَاثِ قَدَّرُوا

فَنَحْوُ يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خُتِمْ

بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِمْ

وَعِلَّةُ الأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفْ

فَنَحْوُ قَاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفْ

إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّرُ

فِيهَا وَلَكِنْ نَصْبُ قَاضٍ يَظْهَرُ

أحدهم : وقسم المعرب بالحركات على المعرب بالحروف لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع والأصل مقدم على الفرع اهـ العثماوي ص١٨

ولو أني واش بنمامة داره ◉ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري الأصلي أخذ يذكر العارض فقال (وقدروا) أي النحاة أو العرب (ثلاثة الاقسام) أي التي هي الرفع والنصب والجر لكن هذا على رأي الجمهور وذهب ابن مالك الى أنه انما يقدر الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها المناسبة وحركة الاعراب مقدرة (في الميم) أي على الميم الكائنة (قبل الياء) التي للتكلم (من غلامي) وكذلك في الدال قبل الياء من عبدي ونحو ذلك فتقول جاء غلامي وعبدي ورأيت غلامي وعبدي ومررت بغلامي وعبدي ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله (والواو في كـ) قولك جاء (مسلمي) ومؤمني (أخمرت) والأصل مسلمون لي ومؤمنون لي حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموي ومؤمنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح إلياء فصار مسلمي ومؤمني (و) كذلك (النون في) نحو (تبلون) بالبناء للمفعول (قدرت) لانها حذفت لتوالي النونات والأصل تبلوونن بواوين قلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت إلالف لإلتقاء الساكنين وأدخلت علة أم القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ولما حذفت التقى ساكنان فحركت الواو بحركة تناسبها وهي الضمة وانما لم تحذف الواو كما في ولا يعدنك لعدم ما يدل عليها فان قيل قد اجتمعت النونات في قولهم النساء يجنن ويجبن اجيب بأن النونات في ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها في تبلون فانها زوائد كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا للمبتدي على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلا فقال

(فصل) أي هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو اما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه النصب وان كان لا يساعده الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالألف والتاء لا بالواو والنون (كلها) قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (قد تعرب ◉ بالحركات) وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون فانه عدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون ليس داخلا في المعرب بالحركات (أو) تعرب بـ (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف واذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أي من المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر وقد بين تلك الاربع بقوله (وهي التي مرت بضم) أي ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء (وكل ما بضمة قد ارتفع) من الاربعة المذكورة الأجمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فنصبه بالفتح) أي الفتحة (مطلقا) أي في الاسم والفعل (يقع) أي النصب (وخفض الاسم) دون الفعل (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالكسر) أي بالكسرة (التزم) بالبناء للمفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتي (والفعل) دون الاسم (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم) ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي وما ذكر هو الأصل وخرج عن ذلك الأصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولذلك استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهندات) أي مثل الهندات من كل ما كان مجموعا بألف وتاء مزيدتين (لتصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة

ياء متكلم

يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الجامد كسر المفرد وهو ما سوى الأربع المشتقات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامي ما المعتل الجاري مجراه نحو قاضي ومدلجي وجمع التكسير نحو رجالي وهندي وجمع السلامة للمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الأصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان اصل اول اذ هو للاصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو للاصل فيما هو على حرف واحد اهـ الصبان ج١ ص٢٧

وقدروا ثلاثة الاقسام
في الميم قبل الياء من غلامي
والواو في كمسلمي أخمرت
والنون في تبلون قدرت

(فصل)

المعربات كلها قد تعرب
بالحركات أو حروف تقرب
فأول القسمين منها أربع
وهي التي مرت بضم ترفع
وكل ما بضمة قد ارتفع
فنصبه بالفتح مطلقا يقع
وخفض الاسم منه
بالكسر التزم
والفعل منه بالسكون منجزم
لكن كهندات لتصبه انكسر

المعتل

والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان اوله أو وسطه او آخره فهو اعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو يخشى ويدعو ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين نحو وعد اهـ حاشية ابن الناصر ص٣٧

ما آخره شبيه

اي نحو التوكيد والمفرد الإناث والمثالثة والواو والجمع والياء الخاطبة نحو اضربي فان اتصل به الف الاثنين نحو اضربا او واو الجمع نحو اضربوا او ياء المخاطبة نحو تضربين اجرها بالحروف كباقي المعربات بالحروف وغيره اي نحو التوكيد والمثنى كما مر اهـ

شرح كفراوي ص٣٦

(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (بجزم) بحذف حرف علة (وهو) أما الواو واما الياء واما الألف (كما علم) مما تقدم وقد أشار الأصل الى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره ◎ ثم بين الناظم ثاني القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أو عدما كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع انواع لا أفراد لما مر (وهي المثنى) نحو الزيدان (وذكور) أي ودال ذكور (تجمع) أي يجمع مفردها (جمعا صحيحا) لا جمعا مكسرا (وذلك) أي المثال الخالي (كالمثال الخالي) أي الماضي في قوله ◎ كالصالحون هم أولو المكارم ◎ (وخمسة الاسما) أي الستة نحو أبوك وأخوك الى آخرها (و) خمسة (الافعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثنى فلرفعه الألف) كما في قولك جاء الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما في قولك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وكالمثنى الجمع) أي جمع الذكور جمع تصحيح مثال للعهد والمعهود ما ذكر في نصب) فينصب بالياء. كما في قولك رأيت مسلمين (و) كذا في (جر) فيجر بالياء. كما في قولك بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) في قولك جاء مسلمون (والخمسة الاسما) بالقصر (كهذا الجمع في ◎ رفع) فترفع بالواو كما في قولك جاء أبوك وأخوك الى آخره (و) كذا في (خفض) فتخفض بالياء. كما في قولك مررت بأبيك وأخيك الى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار اليه بقوله (وانصبن) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبن الاسما. الخمسة (بالألف) بالاشباع كما في قولك رأيت أباك وأخاك الى آخرها (والخمسة الافعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف ◎ بنونها) الثابتة كما في قولك الزيدان يضربان وتضربان بالزيدان الى آخرها (وفي سواه) أي سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تحذف) أي تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما في قولك لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا الى آخرها ◎ ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

(باب) بيان (المعرفة والنكرة)

وقدم هنا المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيما يأتي النكرة لقلة الكلام عليها ولأنها الأصل اذ الشيء أول وجوده يلزمه الاسم العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وقد بين حد النكرة بقوله (وأن ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرج الهمزة للضرورة (النكرة) بقول (عم) الاسم (الذي يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث اذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الاصل التقييد بقوله (مؤثرة) فيه التعريف احترازا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما في العباس والفضل وعلى النكرة كما في قولك أدخلوا الأول فالأول وطبت النفس {تنبيه} لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وان لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها والمراد في التعريف ما يقبلها اما بنفسه أو بمرادفه ولذلك لم يحتج الناظم الى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرا ◎ أو واقع موقع ما قد ذكرا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لان كل ما غاير النكر فهو معرفة كما أشار اليه بقوله (وغيره) أي غير الذي يقبل أل مؤثرة (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ما وضع لشيء بعينه لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون

تقدم المعرفة على النكرة لانها الاصل في الاسماء العامة ثم يعرض بعد ذلك الاسماء الخاصة كالانسان اذا ولد فانه يسمى إنسانا أو مولودا او مجهولا. اهـ من شرح الاشموني بالمعنى

وغير مصروف بفتحة يجر
وكل فعل كان معتلا جزم
بحذف حرف علة كما علم
والمعربات بالحروف أربع
وهي المثنى وذكور تجمع
جمعا صحيحا كالمثال الخالي
وخمسة الأسماء
والأفعال
أما المثنى فلرفعه الألف
ونصبه وجره بالياء عرف
وكالمثنى الجمع في نصب وجر
ورفعه بالواو مر واستقر
والخمسة الأسما كهذا
والجمع في
رفع وخفض وانصبن
بالألف
والخمسة الأفعال رفعها
عرف
بنونها وفي سواه تحذف

{باب المعرفة والنكرة}

وان ترد تعريف الاسم
النكرة
فهو الذي يقبل أل
مؤثرة
وغيره معارف

نكرة ٥

لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها كما يدل عليه تمثيل المصنف بل الشرط ان يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها افراد في الخارج كالامثلة الثلاثة المتقدمة من رجل وفرس وكتاب او لم يكن منها الا فرد واحد كالشمس والقمر فانهما تكرتا باعتبار تناول افراد كثيرة. اهـ كما في البدر ص ٤٥

① انا - صالح - يا - ما - الفتح - ابن - يارجل
ضمير علم اشارة موصول ال تعريف اضافة نداء

استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للمفعول (في ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه في المبهم وبعضهم يجعل المعارف تسعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك يارجل اذا أردت به شخصا بعينه بناء على أن تعريفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجمعها في قوله ① أنا صالح ذا ما ألفتي ابني يارجل ● واذا أردت بيان الستة المذكورة (فأقول لك (الاول) منها (اسم مضمر) يقال له ضمير ويسمية الكوفيون الكناية والمكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمي) أي ينتسب (للغيب) بأن دل على غائب كهو (والحضور) بأن دل على مخاطب كأنت (والتكلم) بأن دل على متكلم كأنا وهو في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا اليه فاعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بعد أن قسموه أولا الى ماذكر (لمتصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار وان وليها في الاضطرار كما في قول الشاعر

وما بالي اذا ما كنت جارتنا ● أن لا يجاورنا الا ك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ وبارز وهو ما له صورة فيه والمستتر أيضا قسمان مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائما غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يبتدأ به أو يقع بعد الا في الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزا فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهير) أي المشهور (بالعلم) شخصيا كان أو جنسيا والاول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمرو والثاني ما وضع لمعين في الذهن كأسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي اسم وكنية ولقب ومثل للاول بقوله (كجعفر) وهو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للوضع المحدود حول مكة بحدود معلومة (و) مثل للثاني بقوله كـ(أم عمرو وأبي سعيد) وابن زيد وبنت خالد (و) مثل للثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أي مأوى الظلم ومحله (والرشيد) هو الذي يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فما أتى منه) بالاشباع أي من العلم حال كونه مصدرا (بأم أو بأب) أو بابن أو ببنت (فكنية) فضابطها كل ما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أي غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا اردت الفرق بينهما (فما بمدح أو بذم مشعر) أي فما هو مشعر بمدح أو بذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر واشعر بمدح أو ذم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم (ثالثها) أي الثالث من المعارف (اشارة) أي اسم اشارة (كذا) للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذي بالكسر مع الاشباع وذات للمفردة المؤنثة ولو حكما لصحة قولك ذي الجماعة وذى الفرقة وذان للمثنى المذكر وتان للمثنى المؤنث وأولا بالمد والقصر للجمع مطلقا للاشارة اليه اما أن يكون مفردا مذكرا او مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فاذا ضربت في أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه اما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكرا كان أو مؤنثا {تنبيه}

تنبيه ٥
اذا فصد ضمير الرفع بالاستقلال لابد له عمدة يجب ذكره فان وجد فالملفوظ فعال والا فهو مستتر وجوبا في الفعل والتقدير بخلاف ضمير النصب والجر فانهما فضلة ولا دال على تقدير وجودهما فاعلم ما بين اللفظين اهـ شرح الشذور ا ص ١١٣

متصل ٥
واعلم بمبتدأ به وهو بل إلا الا ان خصصه على ان يلي عامله نحو كان الصواب ان يلي الا على الفعل بانها عاملة لكنه رخص. والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا ما قصد على حالته التركيبية عليها قبل الابتداء وتلعه الخ. اهـ التوضيح ا ص ١٥

وتحصر
في ستة فالاول اسم مضمر
يكنى به عن ظاهر فينتمي
للغيب والحضور والتكلم
وقسموه ثانيا لمتصل
مستتر أو بارز أو منفصل
ثاني المعارف الشهير بالعلم
كجعفر ومكة وكالحرم
وأم عمرو وأبي سعيد
ونحو كهف الظلم
والرشيد
فما أتى منه بأم أو بأب
فكنية وغيره اسم أو لقب
فما بمدح أو بذم مشعر
فلقب والاسم ما لا يشعر
ثالثها إشارة كذا وذى

واعلم أعلم ٥
انه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ وبين المقصود به التعظيم ان التعظيم في اللقب بمعنى وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف ان يخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كالكنية بالصغير تفاؤلا بانه يصير حتى يصير له ولد. افاده الرعيني اهـ التوضيح ا ص ١٣٧

واسم الاشارة ٥
هو ما دل على معين بواسطة اشارة حسية باليد ونحوها ان كان المشار اليه حاضرا واشارة معنوية اذا كان المشار اليه معنويا او ذاتيا غير حاضر ١٠ اهـ
جامع الدروس ا ص ١٣٧

تعبير الناظم بذا وذى أولى من تعبير الاصل بهذا وهذه لان اسم الاشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها اذ هما التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجامع اللام فلا يقال هذالك لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر والذين للجمع المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللتين للمثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما لغير العاقل وأى للجميع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو وعند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ بان تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين همزة المعرفة والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالساكن وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد الذهنى وضابطه أن يعلم مصحوبها ذهنا (كقولك فى محل) متعهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى اذ هما فى الغار واما للعهد الذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كقولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا كقولك بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والثانية أما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محلها مجازا واما للحقيقة من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه قول الواقعة فى التمائم لان المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل ما كان مضافا لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأل فالمضاف للضمير (كقولك ابنى و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الاشارة كقولك (ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن الذى) من البذاء بالمد {تنبيه} هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ فى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

{باب} بيان {الافعال}

أى أقسامها وأحكامها وأل للعهد والمعهود الافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاضافة فى قوله (أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان التعبير به أخصر لكن الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدى ولذلك أظهر فى مقام الاضمار والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول وهى (ثلاثة) لا رابع لها (فى الواقع) إجماعا وهى فعل (ماض) كقاض فأصله ماضى فعليه فما فعل يقاض وهو مادل على حدث وزمن ماض وضعا وبقولنا وضعا خرج نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فانه وان دل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بعت واشتريت ونحو أتى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع

المعرف قسمان: خاصة ومشتركة الخاصة هى التى تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث نحو زيد وهند والمشتركة هى التى تطلق على الواحد والاثنين والجماعة من المذكر والمؤنث نحو الذى والتى واللذان واللتان واللذين واللاتى واللائى واللاء واللوا. المشتركة هى التى يطلق واحد منها على الجميع ويشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهى من هذا وأواخ وأواخ وذو. اهـ جامع الدروس ١ ص ٣٣

عائده

وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا لكانت الصلة اجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها لدلالة الرابط الذى فيها اهـ من كتاب الجنة ص ٣٥

رابعها موصول الاسم كالذى
خامسها معرف بحرف ال
كما تقول فى محل المحل
سادسها ما كان من مضاف
لواحد من هذه الاضاف
كقولك ابنى وابن زيد
وابن ذى وابن الذى ضربته وابن الذى

{باب الافعال}
أفعالهم ثلاثة فى الواقع
ماض

صفته

وشرط الجملة الموصول بها اسمية كانت أو فعلية ثلاثة شروط احدها ان تكون خبرية فلا يجوز جاءنى الذى اضربه والثانى الذى لفيته قائم والثالث الذى رحمه الله فلا مانع للكسائى فى الكل وهشام فى الثانى والمازنى فى الاخير الثانى ان تكون خالية منه معنى التعجب فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه الثالث ان تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فلا يجوز جاءنى الذى لكنه قائم اهـ فتاوى الاشباه والنظائر ص ٤

اشكال

وانما كانت افعال ثلاثة لان الفعل الذى الخبر اما متقدم عن زمان الاخبار او مقارن له او متأخر عنه فالاول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الامر وهذا أكمل التقسيم اهـ كواكب الدرية ص ٩

---

(١) البقرة: ٤١ (٢) المزمل: ١٥ (٣) المائدة: ٤ (٤) العصر: ٣ (٥) النحل: ١

والحاصل ان الافعال ثلاثة من حيث زمنها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعلال وعدمه فتدبر

للحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يشمل التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك اه راجاله في نظم أخواته ⊙ فان قيل في التعريف المذكور دور لاخذ المعرف فيه ⊙ أجيب بان المراد بالماضي الماضي في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحي وحينئذ فلا دور لا يقال ينتقض التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان حينئذ لانا نقول يكفي في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو ما دل بصيغته وضعا على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو يؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع بودخل مما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض وليس من فعل الامر أفعل في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر لانه لم يدل على ماذكر وانما هو من الفعل الماضي لكن أتي به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله ﴿تنبيه﴾ المقصود من فعل الامر حصول مالم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل (المضارع) أي فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما بوضع كلي هو ضابط المشترك اللفظي وبقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للاسم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد ﴿تنبيه﴾ قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود هو مبني بالاجماع لانه كالماضي في البناء وختم بالمضارع لتنبيه المتأخر حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال ماض ومضارع وأمر اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فرتبها كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (فـ) أقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أي مبني على فتح الحرف الاخير منه (ان قطع ⊙ عن مضمر محرك به رفع) وعن واو جمع فهذا أخذا من كلامه الآتي بأن اتصل به اسم ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير متكن نحو ضربت بناء على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المذكور وعن واو الجمع بل (أتى مع ذا) أي مع هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذي رفع به نحو ضربت أو مع واو الجمع نحو ضربوا (ساكنا) بألف الاشباع في الاولى للاتيان بها في المتحركات فيها هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وطرد الباب في نحو استخرجت وضم في الثانية لمناسبة الواو كما أشار اليه بقوله (وضمه) أي الحرف الاخير من الماضي (مع) بسكون العين للضرورة (واو جمع) أي الواو التي هي ضمير الجمع (غنيا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفتين اذ الاصل غزوو ورميو استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين ﴿تنبيه﴾ لا خلاف في بناء الماضي وانما الخلاف فيما يبنى عليه فقيل يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع فيبنى على السكون في الاول وعلى الضم في الثاني كما يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور وقيل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المذكور أو واو

الاضمار التحقيقي هو المتضمن الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفي في دفع عدم كره التقدم هنا عند البيضاء. اهـ تشويق الفلاني ص٩٥

وفي الشذور

وقسم الافعال خلاف ما تقدم في صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة افراد الافعال وتحكمه وهناك لشرف الاسم وهنا قدم الافعال هنا لانها عاملة في الفاعل وشبهه والاسم كان مفعولا ومعمولا ثم ثنى بالحال والتمييز اه في الاصل وغير ذلك وربما العامل التقديم فتدبر وهنا ما يكتب الطالب على مصيبة ولأن الافعال كالوسيلة بالنسبة الى الاسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو على عادة المتقدمين كالزمخشري في المفصل وابن الحاجب في كافيته. اهـ تشويق ص٩٥

وسمي مضارعا

لمشابهته للاسم وجه الشبه انه اذا شابهه في الابهام والتخصيص وقبل لام الابتداء وعرى عن علامات الاسم وسكناته فاذا قيد بواو ضارع. اهـ تشويق الفلاني ص٩٧

وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعْ فَإِنْ أَتَى مَعَ ذَا الضَّمِيرُ مُسْكَنَا وَضَمُّهُ مَعَ وَاوِ جَمْعٍ قَدْ غَنَا

تنبيه

علامة ما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس. واما ماض لفظا لا معنى قام زيد لا تام عمرو. اه ماض معنى لا لفظا نحو لم يقم. ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو: أن قمت. اهـ تشويق الفلاني ص٩٨

ومفتوح الاخر اما

وجه البناء الماضي على الحركات مع أن الاصل في المبنى ان يسكن لشبهه بالمضارع والمضارع مع ما اشبهه لما اقتضى ان يبنى على حركة وجه شبهه بالمضارع انه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع فيقع صلة لما ونكرة موصوفة ومجازاة وشرطا وجزاء. اهـ ابن محمد ص٣٨

وايضا علة

اما عند الجمهور البصريين والثلاثة عند الكوفيين والاخفش بإسقاط الامر ينه على انه مقتطع من المضارع الذي قبله بناء على الخطاب فهو عندهم معرب بدلام الامر مقدرة. اهـ تشويق الفلاني ص٩٦

الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الراجح وكلام الاصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وان كان المتبادر منه الاول اذ يحتمل أن كلا من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبني على السكون) ان كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب وقتل بناء ذلك على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح نحو اضربن (أو) على (حذف حرف علة) ان كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش واغز وقل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذا لم تدخل عليه نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الاولى بني على السكون فتقول اخشين وازمين واغزون أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وازمين واغزون (أو) على حذف (نون) ان اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربي فتلخص من ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بني على السكون وان جزم مضارعه بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة وان جزم مضارعه بحذف النون بني على حذف النون ﴿ تنبيه ﴾ اختلف البصريون والكوفيون في بناء الامر فقال البصريون بانه مبني وقال الكوفيون بانه غير مبني بل مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم لتضرب فحذفت اللام تخفيفا ثم التبس الحرف الباقي الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتي بهمزة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالاول وهو مراد الاصل وان كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزوم أبدا أذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والاصل والامر كمجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار الى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان حمله بعض الشارحين عليه أخذا بظاهره لجواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتتحوا) أي النحاة أو العرب فعلا (مضارع) حرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربعة لان الحروف تذكر وتؤنث كما صرح به المرادي على أن زيادة التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف أو الاربع وهي جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل أنها جمع زائدة حيث قال أحدى الزوائد وانما سميت زوائد لانها زيدت في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بأحرف المضارعة وهي (همز) بشرط أن تكون للتكلم مع الانفراد كما في قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد أو تعظيم النفس كما في قولك نقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظما نفسك بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما في قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في يزنا (وتا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقا أو للغيبة مع التأنيث افرادا أو تثنية كما في قولك تقوم يا زيد وتقوم هند والهندان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في تعلم وهذه الاحرف (يجمعها) أي تلك الاحرف (قولي أنيت) أي قربت وأدركت (يافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها يا أيت ونأتي وأتين فما وجه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت في) فعل (رباعي) أي ذي أربعة أحرف سواء كان ماضيا ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم وتدحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج

بضم

تنبيه ﴿ امتاز دعاطاهر في انية للفرق بين المضارع والماضي وخصت بالمضارع لانه مشترك بين الزمان عن الماضي بالماضي اصل والمضارع فرع وعدم الزيادة اصل وجد الزيادة فرع فما على الاصل الاصل والفرع الفرع. وانما خصوا الاحرف الاربعة بالزيادة دون غيرها لان الزيادة فيها اقل وهي المتابعة الاحرف فهي اولى ان تزاد فيها من غيرها والحروف للزيادة هي حروف المد واللين. كثرة دورها في الكلام مما يقتضيها او باعتبارها اهـ. تشريح الفلاح ص٤

اعلم ان عد بعضهم تا المضارعة ليست منقلبة من الواو كما في المخاطب لما مر تا المضارعة تقلبت في المضارع الاول لئلا يلتبس بالماضي هربا لتعدد الابتداء بالساكن. اهـ الفلاح ص٤

والامر مبني على السكون ۞ أو حذف حرف علة أو نون وافتتحوا مضارعا بواحد ۞ من الحروف الأربع الزوائد همز ونون وكذا ياء وتا يجمعها قولي أنيت يافتى وحيث كانت في رباعي تضم

اعلم ان وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر ومنه مع الاخر لحق الزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر بالتبس بالماضي اي بتثنيته في زيادة الالف وبجمعه في زيادة التاء دون فاطمة اذ لا وجه للاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير المفهم الاانث يقال في المفردة وبجمع مؤنثة - صورة بزيادة الهند ولم يزد الياء في الاخر وان لم يلتبس لقلة التقليل على الكثير. اهـ مراح الارواح ص٤

واول المضارع وحده بالفتحة على الاصل للخفة والضم في الرباعي للتناسب بغيره وتوصيفه لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة. اهـ كما كتبه الدردير ص١١

﴿ مضارع ﴾ سمي مضارعا لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لمشابهته اياه ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع. ووجه الشبه انه اما مشابهة في الابهام والتخصيص ووجه الام الابتداء بمجيء زيادته على حركات الاسم وسكناته وسيأتي بسطه ان شاء الله. اهـ تشريح الفلاح ص٤

بضم حروف المضارعة فى جميع ذلك (وفتحها) أى تلك الاحرف (فيما سواه) أى فيما سوى الرباعى من الثلاثى والخماسى والسداسى (ملتزم) فتقول أضرب وأنطلق وأستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج ويضرب وينطلق ويستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة فى جميع ذلك ◉ ولما تكلم الناظم على حكم المضارع فى أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع فى آخره وعقد لذلك بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان (اعراب الفعل) المضارع

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل المضارع الذى تجردا بألف الاشباع أى عرى (عن ناصب) من النواصب التى سيذكرها (و) عن (جازم) من الجوازم التى سيذكرها (تأبدا) بألف الاشباع أى ثبت أبدا ولذلك قال الاصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم

﴿ تنبيهان ﴾ الاول لا خلاف فى رفع المضارع بالشرط المذكور وانما الخلاف فى رافعه فقيل حلوله محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين ◉ فان قيل التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يصح أن يكون مؤثرا فى الوجودى ◉ أجيب بمنع أن التجرد عدمى لان المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودى لا عدمى على أن هذا السؤال انما يتجه بناء على أن عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضى بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات ◉ الثانى يرد على اطلاق الناظم كالاصل ما اذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لانه مبنى مع الاولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الاصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة الى التقييد بذلك لان الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وان كان مبنيا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد بانا لا نسلم ذلك بل لا حظ له حينئذ فى الاعراب أصلا لانه انما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه باحدى النونين لانها لا تتصل الا بالفعل فرجع الى أصله وهو البناء نعم الحق أنه لابد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ فى ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (بـ) واحد من (عشر) على ما ذهب اليه الكوفيون من أن كلا من العشر التى سيذكرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب اليه البصريون من أن الذى ينصب المضارع بنفسه أن إتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح واما الباقى من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وانما ينصبه أن مضمرة بعدة فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقى من العشر ومن قال من شراح الاصل انها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تتميما للفائدة فقال (وهى) أى العشر التى ينصب بها (أن) المصدرية وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها هى المتبادرة عند الاطلاق وخرج بها المخففة من الثقيلة وهى الواقعة بعد فعل يفيد نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والاكثر النصب والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والزائدة والاكثر أن تقع بعد لما كما فى قوله تعالى فلما أن جاء البشير فاذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيك لما أن يقدم زيد (ولن) وهى حرف نفى ونصب واستقبال فتنفى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب اليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب اليه البصريون من أن التعليلية لبست ناصبة بنفسها وانما الناصب أن مضمرة بعدها

﴿ تنبيه ﴾ كى تتعين للمصدرية فى صورة واحدة وهى ما اذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا وللتعليل فى صورتين وهما ما اذا تقدمت هى على اللام أو أن نحو قولك جئتك

وفتحها فيما سواه ملتزم

﴿ باب اعراب الفعل ﴾

رفع المضارع الذى تجردا

عن ناصب وجازم تأبدا

فانصب بعشر وهى أن ولن وكى

أن ١ وهى حرف مصدرية ونصب واستقبال وسميت مصدرية لانها تجعل ما بعدها فى تأويل المصدر وسميت حرف نصب لنصبها المضارع وسميت حرف استقبال لانها تجعل المضارع خالصا للاستقبال وكذلك جميع نواصب المضارع تنفيه الاستقبال اذا تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له بعد ان كان يحتمل الحال والاستقبال . اهـ جامع الدروس ج ٢ ص ١٨

وهى (ان) اصل النواصب لانها تعمل ظاهرة ومضمرا . اهـ قال الفاكهى : وتتصل بالماضى كما بالامر على الاصح . اهـ كما كتبه المدرسى .

ولن ٢ وهى حرف نفى ونصب واستقبال ولنها حروف بالاجماع وهى بسيطة خلافا للخليل فى زعمه اى كتمثل الكسائى والفراء ومحاصل مذهبهم أن اصلها لا أن فهى مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والف لا التقاء الساكنين وجمعتهم قرة لفظها منها ما دلت معناها من النفى والتخليص للاستقبال حاصل فيها اهـ وليست لغتها ابدلت من الف لا فى لغة فى زعمها اذ اصلها لا وهى حالة على النفى المستقبل وعاملة النفى دائما . اهـ شذور الذهب . بزيادة

تنبيه ٣

أن لها ثلاثة احوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كى اذا لم تقترن بلا وجوب الاظهار وذلك بعد لام كى اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ما سيأتى اهـ .

ياء المزمل ٢ ، ٣ ؛ ٤ المائدة ٧٤ ؛ ٥ المؤمنون ٧٦ ؛ ٦ يوسف ٣٦ ؛ ٧ طه ٩٦ ؛ ٨ الحديد ٢٣

كي لا مر أو قولك جئتك كي تكرمني وتجعلها في صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتك لكي أن تكرمني وقولك جئتك كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هي كذلك في كل موضع أو في الأكثر وقد تتمحض للجواب قال بالاول الشلوبين وقال بالثاني الفاكهي واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقا قال اذ لا مجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشلوبين في جعلها هنا للجزاء بجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا فان تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا أذا أكرمك وأما قوله

لا يتركني فيهم شطيرا ● اني اذا أهلك أو أطيرا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير اني لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطير

(تنبيهان) الاول ذكر الناظم لاعمال اذن شرطا وتركه شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم تعمل كما في قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيد وبلا لانها لم تعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا ● وسبقت فعلا بعدها مستقبلا ● واحذر اذا أعملتها أن تفصلا
الا بحلف أو نداء أو بلا ● وافصل بظرف او بمجرور على ● رأي ابن عصفور برئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا ● فأحسن الوجهين أن لا تعملا

الثاني نقل أن للنحويين في رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثاني انها تكتب بالنون مطلقا والثالث ان الغيت كتبت بالالف وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعة للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والصيرورة وسميت بلام كي لانها تخلفها في افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة جوازا بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أو لان أدخل الجنة ومحل كونها مضمرة جوازا بعدها ما لم تقترن بلا والا وجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله فلها حالتان بعد لام كي واما بعد غير لام كي مما سيأتي فيها حالة واحدة تحصل ان لها ثلاثة أحوال جوازا الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كي اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كي اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كي مما سيأتي (ولام جحد) وهي اللام المسبوقة بكان المنفية مما نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفي بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجحد هنا كما لجحود مطلق النفي وان كان كل منهما في الاصل موضوعا لنفي ما علم قال تعالى وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (تنبيه) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفي وتجري عليه ابن مالك في متن التسهيل وصرح به ولده لكن المذكور في شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل نحو مات الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والابتدائية وهي

اذن: اختلفوا اصلها بسيطة او مركبة فالجمهور على انها بسيطة وقيل مركبة من إذ ان وقيل من إذا ان. والجمهور على انها حرف وقيل هي اسم والتنوين فيها تنوين وعوض عن جملة والأصل إذ جئتني اكرمتك فحذف جملة بعد جئتني وعوض عنها التنوين فالجمهور انها تكتب بالالف، وقيل بالنون حتى قال بعضهم اشتري أي اكرى ليد منه يكتب إذن بالالف لأنها مثل أن وليت. وانما اشترطوا ان لا يكون ما بالالف المتواصب تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتتعارضا. اهـ ابن هشام ج ٤ ص ٨٥

اعلم! ان لام الجر التي تقع للمضارع مصدرا اربعة: لام كي نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس. الثانية لام الجاحدة وتسمى لام الصاحبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها نحو: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطه اخذاك ليكون شقيقا ما آل الامر اليه ان صار عدوا لهم وحزنا. الثالثة اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل منفي وما بعدها معمول له نحو: اما يريد الله ليذهب عنكم الرجس

كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ
وَلَامَ كَيْ
وَلَامَ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى

الرابعة اللام الجحود ولكنه هنا - الرابعة يجب اضمار ان بعدها اهـ ابن هشام ج ١ ص ٨٥

وعلة مذهب اضمار ان بعد لام الجحود ان ما كان لم يفعل رتبته علم من قال كان سيفعل او سوف يفعل خلاف نحو مقابلة السين او سوف فكما لا تذكر ان الناصبة مع السين او سوف كذلك لا تذكر مع اللام. اهـ ص ١١٣

وقال ابن هشام ان النصب بعدها بان مضمرة لا بنفسها كما تنصب الكوفيون لانها حينئذ قد ثبت لها تخصص الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس. اهـ تشويق ص ١١٤

يكن المنفي

قال الاشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون ان لانها تخلصه بالمستقبل وكذلك لا لان النفي غير المستقبل بها قليل واما ما فانها وان كانت تنفي الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال. واما إن ننفي بمعنه ما. وزعم كثير من الناس نحو قوله تعالى: وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول نحو قراءة غير السبعة انها لام الجحود لكنه بعيد لأن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق ومن الذي يظهر انها لام كي. اهـ تشويق الجلاب ص ١١٣

---

١ الحشر: ٧ ٢ النساء: ١٦٤ ٣ الحديد: ٢٩ ٤ الانفال: ٣٣ ٥ النساء: ٣٦ ٦ النحل: ١٤

التي تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله ◉ فما زالت القتلى تمج دماءها ◉ بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا
بعدها كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فان كان
ماضيا فهو كقولك سرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها (تنبيه) معنى حتى غالبا الغاية فيكون
ما بعدها غاية لما قبلها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها الى كما في قوله تعالى حكاية عن قوم موسى
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها
وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كي التعليلية كما في قولك أسلم حتى تدخل الجنة (والواو) التي بمعنى الى
وهي التي ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا كما في قولك لألزمنك أو تقضيني حقي والتي بمعنى الا وهي التي ينقضي
ما قبلها دفعة واحدة كما في قولك لاقتلن الكافر أو يسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة فيما
بعدها كما في قولك لا طيعن الله او يغفر لي بخلاف التي للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما
هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو)
التي للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفا) التي للسببية بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط
في الواو أن تكون للمعية وفي الفا أن تكون للسببية ويشترط في كل منهما أن يكون (في جواب) للنفي
أو الطلب ومثيل الناظم أعني قوله والواو والفا في جواب أولى من قول الأصل في الجواب بالفاء والواو
لان الكلام في الواصب والجواب منصوب لا ناصب وان أجاب بعضهم عن الاصل بأن في عبارته قلبا
والأصل والفا والواو في الجواب (قد عنوا) أي النحاة (به) أي الجواب (جوابا) واقعا (بعد نفي
محض أي خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينقض بالا أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك ما أنت
الا قائما فتجد تاما وقوله الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض
نحو قوله فيستريح غير رافع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجملة مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال
مر وانه وادع وسل واعرض لمضهم ◉ تمن وارج وكذلك النفي قد كملا
وقال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهي ما أشار اليه بقوله (كلا ترم) أي
ترد (عليا) فتترك التعب أو (وتترك التعب) وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر
لا تنه عن خلق وتأتي مثله ◉ عار عليك اذا فعلت عظيم
ومثال الدعاء قولك رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر
رب وفقني فلا أعدل عن ◉ سنن الساعين في خير سنن
وفي التنزيل ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ومثال السؤال أي الاستفهام
قولك هل تستنصرني فأنصره أو وأنصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ◉ ومثال العرض
في قولك لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا قال تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق ◉
ومثال التحضيض هلا تكرم يزيدا فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا أنزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا ◉ ومثال التمني قولك ليت لي مالا فأنفق منه أو وأنفق منه قال تعالى يالتني كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ◉ ومثال الترجي قولك لعل الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن
فرعون لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع الى اله موسى ◉ ومثال النفي قولك لا يقضى علي زيد
فيموت أو ويموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلا من الواو والفا في ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين
والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعده كما هو مذهب البصريين ◉ ولما ذكر كلا من حالتي الرفع
والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (ولم جزمه) أي الفعل المضارع (بلم) نحو (لم يلد ولم
يولد (و) بـ(لما) أخت لم نحو لما يذوقوا عذاب بخلاف لما الحينية وهي التي بمعنى حين كما في قولك

«تتمة» يشترط كون الفعل بعدها مستقبلا فمتى يرجع السياق به الى قرينة من ذلك وهذه لها على ما قبلها والا وجب تقدم فعل او وصفا مظروف عليها. اهـ كواكب الدرية ص ٦٦

«أو» العاطفة قال ابن عنقاء هي على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء عاطفة لما بعدها مما قبلها من ان وما عملت فيه على مصدر منهوم مما قبلها ولذا وجب تقدم فعل او وصفا ظرف عليها. اهـ كواكب الدرية

«تتمة» قال في المسهل الصافي: وضعف اضمار أن مع ما قبله عليها بدون هذه الاحرف المتقدمة لانها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه الا بقيام مقدر له عليه مما وجد الاستقراء في تلك المواضع المتقدمة لمناسب مع متقدد فيما عداها. اهـ كواكب الدرية ص ٦٩

وَأَوْ
وَالوَاوَ وَالفَا فِي جَوَابٍ
قَدْ عَنَوْا ◉ بِهِ جَوَابًا
بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ
كَلَا تَرُمْ عَلِيًّا وَتَتْرُكَ
التَّعَبْ
وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا

«ولما» وهكذا الفصل لم فحقها ان يضاف اليها ما يضاف اليها في الاصل كلما تان اعني لما ولم والظاهر ما الزائدة لا النافية بازادات في معناها عنهم مثلما كفت لم من امر الحرفية والاختصاص بالمضارع فنفيه جزمه وقلب معناه ماضيا وبقيت حصة لما الاستفهام عليها وفارقتها في امور - الاصل ان لما للتقريب بأداة الشرط. الثاني ان فيها استمرار الى زمان الحال الثالث ان فيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل الرابع انه يجوز حذف مجزومها وان يسكت عليها دون لم الخامس انها لا يلتقى بها القسم اصلا ولم يلتقى بها على الأصح السادس انها لا تفصل عنه بمعمول حال ولم قد تفصل عنه بظرف السابع انه لا يجوز وقوع الفصل بعدها بخلاف لم فقد جاء وقوع الفصل بعدها. اهـ انظر كواكب الدرية ص ٧٠

---

١ طه: ٩١ ٢ طه: ٦١ ٣ يونس: ٨٨ ٤ الاعراف: ٥٢ ٥ المنافقون: ١٠ ٦ الزخرف: ٧٧ ٧ النساء: ٧٣
٨ المؤمنون: ٣٧ ٩ الغاشية: ٣٦ ١٠ الدخان: ١٤٢ ١١ الاخلاص: ٣ ١٢ ص: ٣٣

عرضت عليك لما فعلت كذا والايجابية وهي التي بمعنى إلا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم كذا قيل والحق أنه لا حاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المضارع واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور ﴿تنبيه﴾ ذكر الاصل بعد لم ولما ألم وألما وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل لما ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم (قد وجب) صناعة وأما رفعه بعد لم في قوله ◉ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ◉ فضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كما في قراءة بعضهم ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء. وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة تدل عليها وفي هذا شذوذ ان احدهما توكيد المنفي والآخر حذف النون لغير وقف ولا ساكنين (و) كذا (لا ولام دلتا) وضعا (على الطلب) للترك في الاولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقض علينا ربك وأشرت بقولي وضعا الى أنهما قد يدلان على التهديد كما في قولك لولدك لا تطعني وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كما في نحو جئته لا يكن له علي حجة ويجوز حذف اللام في الشعر دون غيره على الصحيح كما في قوله

محمد تفد نفسك كل نفس ◉ اذا ما خفت من أمر تبالا (الطائر)

﴿تنبيه﴾ الحق أن لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذاك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقترن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصره الله وأن لا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين فاياك أن توهم أن إن لا استثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهي حرف على الاصح و(أيّ) بتشديد الياء وهي بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكان وان أضيفت الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا و(متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الازمان و(أيان) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الازمان كمتى وقد تستعمل في الازمان التي يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي لما لا يعقل غير الزمان وهي بسيطة و(حيثما) وهي للعموم في المكان كأين و(كيفما) وهي للعموم في الاحوال وقد جرى الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فبجازي بها بمعنى لا عملا و(أنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثما فمثال ان ما أشار اليه بقوله (كذاك إن يقم زيد وعمرو قنا) ◉ ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ◉ ومثال من قوله تعالى من يعمل سوأ يجز به ◉ ومثال اذ ما قول الشاعر (الطويل)

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر ◉ به تلف من اياه تأمر آتيا

ويروى

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر ◉ به تلف من اياه تأمرا تأتيا

◉ ومثال أي قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ◉ ومثال متى قول الشاعر (الطائر)

أنا ابن ماوية إن جد الركاب ◉ متى أضع العمامة تعرفوني

◉ ومثال أيان قوله ◉ أيان ما تعدل به الريح تنزل ◉ ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت ◉ ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ◉ ومثال حيثما قوله

حيثما

(١) الطارق: ٤ (٢) الانشراح: ١ (٣) البقرة: ٢٨٦ (٤) الزخرف: ٧٧ (٥) الكهف: ٢٩ (٦) التوبة: ٧ (٧) هود: ٤٧ (٨) البقرة: ١٦٧/٢١٥ (٩) النساء: ١٢٣ (١٠) الاسراء: ١١٠ (١١) النساء: ٧٧ (١٢) الاعراف: ١٣١

تنبيه

ان لمضارع الاخرس التي تجزم معلنين في الماضي ما عدا ثلاثة اضرب ضرب لم يجزم الا متزايا بها وهو حيث وقع واذ وكيف واجاز بعضهم الجزم بالاولين بدون ما وضرب لم يحفظه ما وهو من ومهما وما واجاز الكوفيون ذلك في من وأي وفي مهما وضرب يجوز نفيه الامران وهو أيان وحيث ومتى وأين وإياما اهـ تشويق الخلان ص ١٢

اعلم!

الجزم بإذا شاذ للمنافاة بينهما خصوصا في الشرطية وذلك أن ادوات الشرط اذا جزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام والشك وكثيرا ما توضع للتحقيق فهما متنافيان اهـ جامع الدروس ٢ ص ١٧١

اقسام الطلب

الأمر هو طلب الأعلى الفعل من الأدنى والنهي طلب الأعلى الكف من الأدنى والدعاء طلبه من الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض حث وازعاج والتمني طلب ما لا طمع فيه اهـ

قد وجب

وَلَا وَلَامِ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ
كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْمَا
أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى
كَانَ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو نَقْنَا

المستقبل أو ما فيه عسر والنفي هو الاخبار بالعدم اهـ حاشية عبادة ١ ص ٣٢

وحيثما واذما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم فيهما واما غالبا يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه هو الفعل الاسم فهو واجب الجزم فكون يجزم وهو اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به ما واجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان اهـ تشويق الخلان ص ١٣٢

الجزم بلما ذا نفي الماضي

اي لفظا لا معنى لان لفظ لما الادوات تطلب الماضي للاستقبال بشرط ايها بسواء نفي ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا وذلك انها جاءت قد يستعمل للمستقبل الواقع بشرط لان واخواتها في مطلق الزمان فجاز اجتماعهما لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن نصروهم ليولن الادبار ثم لا ينصرون ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته فيدخله الماضي والمستقبل كذا في الرماحي اهـ حاشية الصبان ج ٤ ص ١١

// فائدة ٥ قال في الجواب ما لفظه الا ان يكون شرطا فلا حاجة الى ربطه بالفاء لان بينهما مناسبة لفظية يغني عن الربط بها —

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الازمان

ومثال كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص ، ومثال أي قول الشاعر (الطويل)

فأصبحت أني تأتها تستجر بها ... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ثم ان هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحداً بطريق الاصالة وهو لم ولما وكذا لا واللام الطلبان وانما قلت بطريق الاصالة لان ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين عالبا وهو ان وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) بـ (ما) أي بان (قد ألحقا) من باقي الادوات المذكورة بعدها (فعلين) وبسمي الاول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه وشرط إلا أن لا يكون ماضي المعنى وأن لا يكون طلبا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم وشرط الثاني أن يكون صالحا لان يكون شرطا فالاولى وجب قرنه بالفا. فاذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعودوا نعد أو ماضيا نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

ان تصرموا وصلنا كم وان تصلوا ... ملأ عموا أنفس الاعداء ارهابا

فالصور أربع اجمالا وتسع تفصيلا لان الاولى يجتمع مع الاربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بها دون الثاني أو بالعكس والثانية يجتمع صورة واحدة والاخيران تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها والجملة تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجح وانما قلت عالبا فيما تقدم لان ما ذكر قد يجزم فعلا واحدا وجملة نحو قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطي مالا لئيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختار بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ ولما قدم الكلام على الافعال لانها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الاسماء. مبتدئا بالمرفوعات منها لانها العمد فقال

(باب) بيان (مرفوعات الاسماء)

أي الاسماء. المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء. أو مرفوعات هي الاسماء فلا اضافة في كلامه إما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التي على معنى من أو من الاضافة البيانية والمرفوعات مجمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لأجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسما) بالقصر وفي الاضافة مما تقدم قوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (نأتي بها) ان شاء الله تعالى مبوبة وقد اعتذر الناظم عن ذكر أسمائها كما صنع الاصل بقوله (معلومة الاسماء) بالمد (من تبويبها) أي فلا حاجة الى ذكرها هنا ويبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان صريحا نحو قام زيد أو مؤولا نحو يعجبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة مما لم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا اللفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله أو تقديرا نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو كفى بالله شهيدا وبرافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ما في تأويله كاسم الفاعل نحو مختلف

// صحح ٥ فهو مالا يفتقر في جعله ما عدا الى تأويل وهو أربعة انواع ظاهر والمراد به هنا كل اسم منكر غير ضمير نحو جاء زيد وجملة هذا وقال الذين امنوا أي ضمير مستتر وجوبا نحو اقرم مجيبا نحو زيد قام وضمير بارز متصل نحو قمت والزيدان قاما ومنفصل نحو ما قام الا أنا. ولمحذوف وهو ما حكم الضمير بحذفه لوجود ما يسد مسده اه المجرد دليل عنه. اهـ فوائد الفصول ص ٤٥

// مؤول ٥ والمراد بما في تأويله ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو صفة اسم الفاعل اهـ يس الفاكهي ص ٤١

اعلم! واذا اضيف المصدر الى فاعله جره لفظا وكان مرفوعا حكما اه محل رفع. اهـ جامع الدروس ج ٣ ص ٢٧٨

بالا ان يكون مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فيجوز ان يربط بها وان لم يربط وتربط الرابطة التي استعملت لها فقد وان يقد وانفد. ومن الربط بها قوله تعالى: ومنه عاد فينتقم الله منه وقد تخلف عاد الجواب اذا النافية ان كان الاداة ان واذا وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية غير مقترنة باداة نفي او ان فقد ان تصدرهم بسيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون. اهـ جامع الدروس ج ٣ ص ١٩٣

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا
فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقَا
وَلْيَقْتَرِنْ بِالْفَا جَوَابُ لَوْ وَقَعْ
بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعْ

﴿ باب مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ ﴾

مَرْفُوعُ الْأَسْمَا سَبْعَةٌ نَأْتِي بِهَا
مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا
فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدِ ارْتَفَعْ ۞ بِفِعْلِهِ

تنبيه ٥ متى جمع اسم بجمع فيه المبهمات الا الله سلامة نظم الواحد فيه نحو التصحيح او جبت التذكير نحو: قام الزيدون. والتأنيث نحو: قامت الهندات. فان كانت الكثيرون فجمع زما فيها المبهمات. اهـ الصبان ٢ ص٥٤

ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو أفي الله شك وانما اقتصر الناظم على الفعل لانه الاصل (في العمل) أي والحال أن الفعل أو ما في تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وان أحد من المشركين استجارك أو حكما نحو قم واستقم (و واجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارعا (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذا الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش قوله (فقل أتى الزيدان) والهندان ويأتي الزيدان والهندان (و) قل أتى (الزيدون) والهندات ويأتي الزيدون والهندات كما اذا أسند للفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجي) بلا همز (أخونا) ويجي هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة يلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث وحكى بعض النحويين أنها لغة طي. وبعضهم أنها لغة أزد شنوأة ومن هذه اللغة قوله

تولى قتال المارقين بنفسه ٥ وقد أسلماه مبعد وحميم (الطويل)

وقوله نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ٥ ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وعلى هذه اللغة حمل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى لان هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو ان الله ملائكة يتعاقبون الى آخره فالواو ضمير لا علامة كما علية ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) شرعا كان مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية فمثال المفرد المذكر بقسميه جاء زيد وجاء هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيود وجاءت الهنود (ومضمرا) وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا لان الاصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كني بالضمير عن الظاهر قيل زيد ذهب كان أخصر (تنبيهان ٥ الاول) كان التعبير بالواو أولى لانها أجود في التقسيم ٥ الثاني لعل النصب في كلامه على نزع الخافض أي الى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي قد ذكرا) في قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للتكلم الاول التاء المضمومة للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نا للتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) ما في قولك (قمت) بضم التاء. وقولك (قمنا) ومنها خمسة للمخاطب الاول التاء المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك (قمت) يا زيد والثاني التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) يا هند والثالث التاء المضمومة مع الميم والالف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتما) يا زيدان أو يا هندان والرابع التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) يا هندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر وذلك كقولك (قمتم) يا زيدون ومنها خمسة للغائب الاول هو للمفرد المذكر نحو قولك زيد (قام) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي والثالث الالف للمثنى المذكر نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف فيه هي الفاعل وأخل الناظم كالاصل بقامتا للمثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالتا أتينا طائعين والرابع الواو للجمع المذكر نحو قولك الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتتميم البيت بقوله (نحو صمتم بازيدون (قاما) أي حولا وعلم أن الضمير قسمان متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا

---

(١) البقرة: ٢٥١ (٢) الرعد: ٤٥ (٣) ابراهيم: ١٠ (٤) التوبة: ٧ (٥) ثم صيحة: ١١

يرفع الفاعل ٥ وانما عطفوا الرفع للفاعل لقلته لانه لا يكون الا واحدا والرفع قليل. وانعطفوا النصب للمفعول لكثرته ولان خمسة والنصب خفيف فانعطفوا الثقيل للثقيل والخفيف للكثير فوصل المتعاطفين بينهما. اهـ عبادة ١ ص١٦٦

وان يجردا

وانما وجب التجرد للاسناد فاذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله في تثنية الوجهين وجمعه فالتزم تقديم المسند

وَالفِعْلَ قَبْلَهُ وَقَعْ
وَوَاجِبٌ فِي الفِعْلِ أَنْ
يُجَرَّدَا
إِذَا الجَمْعُ أَوْ مُثَنًّى أُسْنِدَا
فَقُلْ أَتَى الزَيْدَانِ
وَالزَيْدُونَا
كَذَا زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا
وَقَسَمُوهُ ظَاهِرًا
وَمُضْمَرًا
فَالظَاهِرَ اللَفْظَ الَذِي
قَدْ ذُكِرَا
وَالمُضْمَرَ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا
قِسَمَا
كَقُمْتُ فَمَا قُمْتَ قُمْتِ
قُمْتُمَا ٥ قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ
قَامَا
قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ
عَامَا

وهما ضميرا الاسم الظاهر وضمير الغائب والتثنية والجمع - هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد - وهيت اسم فعل ماض كما سيأتي وقد جاء الفعل الالف مع اسناده الى التثنية. اهـ تشويق ص١٢٧ وكذا ابن الناظم ص٥٣

٥ والفعل قبله وقع

وهو يقتضي تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل انما تكلم أو نفيا امرا ما يكون هو مسند اليه متأخر في الرتبة عن المتعلق عنه فاما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل في الذهن وهو يقتضي تقدمه عليه في اللفظ فالزم فالزم تقدمه المستفاد

في الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلي إلا في الاختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعواملها لانه لا يبتدأ بها والثاني إلا في الاختيار والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهي اثنا عشر نوعا أيضا منها اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقم إلا أنا أو) قولك لم يقم إلا (أنتم) يا زيدون فالاول للتكلم وحده والثاني للجمع المذكر المخاطب (وغير ذين) من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقم إلا نحن ولم يقم إلا أنت يا زيد ولم يقم إلا أنت يا هند ولم يقم إلا أنتما يا زيدان أو يا هندان ولم يقم إلا أنتن يا هندات وزيد لم يقم الا هو وهند لم يقم الا هي والزيدان أو الهندان لم يقم الا هما والزيدون لم يقم الا هم والهندات لم يقم الا هن ومثل الامع لم في هذه الامثلة انما فتقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يا زيد وانما يقوم أنت يا هند وانما يقوم أنتما يا زيدان أو يا هندان وانما يقوم أنتم يا زيدون وانما يقوم أنتن يا هندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن ◉ والحاصل ان الضمير اما للتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة اما مذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر اما متصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط وكذلك المنفصلة لان المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للمفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربعة الباقية والمخاطب باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفي بلفظ واحد في المذكر والمؤنث فيسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم أن الضمائر المستترة من قسم المتصلة ◉ ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ نائب الفاعل ﴾

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الاصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك أعطي زيد درهما ولا يشمل كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن الاصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطي زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل في النيابة وأجيب أيضا بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما على النائب عن الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها المتكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف مالو كان من قام فانه يكون بفتح أوله ومقام مضاف و(الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذي حذف) لغرض من الاغراض كالخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو ويضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ما له عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان والثاني نحو جلس أمام الامير (أو) جارا و(مجرورا) نحو سير بزيد وحل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة (إن لم تجد مفعوله المذكورا) والا فلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقمت مقام الفاعل الذي حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والتبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلا بد من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذي حصل به اللبس كما أشار اليه الناظم بقوله (وأول للفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعا بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول واحترز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير انما هو الفعل المسند للمفعول وجملة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

(٥ - فتح رب البرية)

قلت الفرق ظاهر لأنا اذا قلنا زيد لم يلزم منه وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ ان يحكم بإسناد معنى اخر اليه . واما اذا اخرنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم الى شئ ما اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا زيد ضرب فقد حكم الذهن باسناد مفهوم ضرب الى شئ ما اهـ انظر تشنيف الغلام ص ١٣٦

﴿ اسم فعل ﴾

هو الاسم الدال على لفظ فعل من الافعال الثلاثة غير قابلة لعلامته محكيها النحاة بتضاوت اخرها ولا يضاف خبرها اليها ولا تمنع عنها معمولها ولا ينعت الجاري بعدها الا بالواو والفاء قوبجاي ظليها . اهـ قرائد النحو ص ٨٧

وهذه ضمائر متصله
ومثلها الضمائر المنفصله
كلم يقم إلا أنا أو أنتم
وغير ذين بالقياس يعلم

﴿ باب نائب الفاعل ﴾

أقم مقام الفاعل الذي
حذف
مفعوله في كل ما له
عرف
أو مصدرا أو ظرفا أو
مجرورا
إن لم تجد مفعوله
المذكورا
وأول الفعل الذي هنا
يضم

﴿ اعلم ﴾

عدم تسمية الفاعل انما للايجاز — كقوله تعالى : ومن عوقب بمثل ما عوقب به . واما للتعظيم كقد لك وقطع الايدي واما للتحقير كشتم الامير . واما الجهل منه او عليه كقد لك . ظلم زيد سرق المتاع وكثرة هذه النكتة سببي — الفعل الحبي للمجهول واما للعلم به كقوله تعالى : وخلق الانسان ضعيفا واما للتعميم كقولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته . واما لقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان اذا لم يكن الغرض في الفاعل غير ما قبل الخارجي . فان الغرض الهام قبل لا قائله واما الغير ذلك مما تقرر في علم المعاني . اهـ فتح الغفير اللطيف ص ٣١ - ٣٢

فائدة ﴿ اذا كان الفعل متعديا بنفسه الى مفعولين او ثلاثة جاز كون الثاني خبرا في الاصل كما في باب ظن وعلم امتنع الحابته الثاني والثالث وجب اثباته الاول على الخبرية في الاصل كما في باب اعطى لم تمتنع الحابته عند امن اللبس وان لم يكن الثاني خبرا في الاصل كما في باب

FATHURROBBI

إليه بقوله (وكسر ما) أي حرف أو الحرف الذي (قبل) الحرف (الاخير ملتزم) بفتح الزاي أي التزمته العرب (في كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعا فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أي ما قبل الحرف الاخير (في) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضي والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدتعي زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول يدعى كذا (و ك) قولك (أدعي) بتشديد الدال وأصله أدتعي زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول أدعي كذا وهذا كله في صحيح العين وأما معتل العين فان كان ماضيا كباع وقال كسر أوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذي كباعا) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظا وإن كان منضما تقديرا فتقول بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما الى ما قبلها بعد سلب حركته قلبت الواو في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الى الف لعدم المقتضي فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الاصل في عدم ذكره لذلك بقوله (هو الذي قد شاعا) أي اشتهر فلذلك تركه الاصل وإن كان مضارعا ضم أوله على الاصل ولذلك لم ينبه عليه الناظم فتقول يقال ويباع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويباع ◉ اعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله (وذاك) أي نائب الفاعل (إما مضمر) سواء كان متصلا أو منفصلا (أو مظهر) بأقسامه السابقة في باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما في قولك (يكرم المبشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما الضمير) متصلا كان أو منفصلا (فهو نحو) الضمير في (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (أدعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا في المتصل البارز كان أو مستترا وأما المنفصل فهو نحو الضمير في قولنا (ما أدعى الا أنا) وهذا في الماضي ومثله المضارع وبالجملة جميع ما تقدم في باب الفاعل يأتي في باب النائب عن الفاعل ◉ ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع في الكلام على المبتدأ والخبر فقال

(باب) بيان (المبتدأ والخبر)

وانما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا وخرج بقولنا غالبا نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران لان المبتدأ في ذلك لا خبر له لكن له مرفوع يسد مسد الخبر وقد عرف الناظم كلا من المبتدأ والخبر مبتدئا بالاول فقال (المبتدأ) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضا العلم المنقول كشمر والجملة التي أريد لفظها نحو قوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل الحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ في قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن في ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماهما وهو ضرب ومن في تركيب آخر والا لكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا وقوله (مرفوعه مؤيد) أي أبده النحاة أي أثبتوه أبدا فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم إن والمجرور وخرج به أيضا الاسم الذي لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاعراب واختلف في الرافع للمبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضا في الرافع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ◉ كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعا الخبر فالاقوال أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن ومن الفاعل نحو زيد في جواب من قام لأنه وإن كان مجردا عن لفظ عامل لفظا لم يكن مجردا عنه تقديرا فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لأن

كل ما له عرف ◉ من لزوم الرفع الخبر نحو أمضروبا الصبيان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم وليس هو نحو هذه الثلاثة في الطرف والمجرور لان الخبر الأول في الثاني للمفعول ◉ لا ظرفي ناقب اهـ حاشية الصبان ج ١ ص ١٧٠

العالم ◉ فالعامل لا يبقى له بالا تعلق وكذا العمل الناقص عند البصريين اهـ كواكب الدرية ج ١ ص ٧٣

وكسر ما قبل الآخير ملتزم
في كل ماض وهو في المضارع
منفتح كيدعى وكادعى
وأول الفعل الذي كباعا
منكسر وهو الذي قد شاعا
وذاك إما مضمر أو مظهر
ثانيهما كيكرم المبشر
أما الضمير فهو نحو قولنا
دعيت أدعى ما أدعى
الا أنا

(باب المبتدأ والخبر)

المبتدأ اسم رفعه مؤبد
عن كل لفظ عامل مجرد

مرفوعه ◉ وان تصوموا خير لكم لعلمهم أن خيركم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه اسم على بالمعيدي خير من رؤيتك اياه والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن والاصل أن تسمع وقد روي تسمع بالرفع على أن الباء زائدة وتقدر كما روي أن تسمع بالباء أن اهـ جامع الدروس ج ١ ص ٢٣٩

مرفوعه ◉ عامل بسد مسد الخبر

لانه اذا تقدم يجعل كالفعل فيرفع الخبر كقولك ما قام علية وعلى أربعة أوجه الخبر كما مر في المبتدأ ومرفوع المعطوف كقولك علية اهـ ابن عمر ص ٥٠

وضم أوله وكسر ما قبل الآخر ◉

الضمير ضم الاول وكسر ما قبل الاخير التمييز بين المبني للفاعل والمبني للمفعول والمبني للفاعل وكسر الاول وضم ما قبل الاخير لضعف هذا الغرض لكثرة الخروج منه الى الكسر اولا ومن الكسر الى ما فيه من طلب الخفة ◉ ط فلم يبق الا المبني للمفعول لأمرين احدهما اللبس وذلك نحو أكرم بكسر الراء ووقع البهرة امر من أكرم ابو بنيته للمفعول ضمت الاول فان كسر ما قبل الاخير التبس بالماضي وان فتحته التبس بالمضارع ثانيتهما فساد المعنى وذلك ان الامر يدل على الانشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان اهـ ابن محمد ص ٥٠ ◉

بعد النقل وعكسه بعكسه وما قيل انه ضد الاول عوض عن المرفوع وهو الفاعل المحذوف فليس بشيء لان المضمر المرفوع

في عوض عنه وهو كاف الضمير اهـ فتح الخبير ص ٢٣

المبتدأ ليس مجردا عن غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت وانما قلت غير زائد وشبهه ليدخل المجرور بحرف زائد أو شبيه به فالاول ك كما في قوله ك بحسبك درهم ومنه قولهم ما هيك يزيد وقولهم كيف بك اذا كان كذا والثاني كما في قوله ك لعل أبي المغوار منك قريب ومنه مجرور رب نحو قولك رب رجل كريم لقيته ومنه أيضا الواقع بعد لولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا تجار للضمير مختصة به فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها به وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بان ال جنسية ك ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا كما سيأتي ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة والظرف والجار والمجرور وقوله (ذو ارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذي لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسند لحال كونه (مطابقا في لفظه) من حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضداه للمبتدا) فان كان المبتدأ مفردا أو مثنى يكون الخبر كذلك (كقولنا زيد عظيم الشان) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ (قولنا الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ مجموعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون قائمون) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ والخبر (أيضا) أي كائنا مما تقدم قولنا (قائم أخوانا) فان أصله أخوانا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح ان يكون قائم مبتدأ وأخوانا علا سد مسد الخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام ونحوهما ليس كذلك ك ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدئا بأقسام المبتدأ فقال (والمبتدا) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) في الامثلة السابقة (أو مضمر) منفصل أحدا مما يأتي (ك) ما في قولنا (أنت أهل للقضا) أي أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتدا بما اتصل) من الضمير) الا في نحو لولاي ولولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء. وقيل انه في محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد المذكر و (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و (أنتما) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتن) لجمع النسوة المخاطبات و (أنتم) لجمع الذكور المخاطبين (و) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد (وهي) للغائبة المفردة و (هم) لجمع الذكور الغائبين و (هما) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك (فالجميع اثنا عشر) ضميرا (وقد مضى منها) في قوله كأنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة ك ولما فرغ من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبهها والجملة وهو قسمان مشتق وجامد فالمشتق هو ما دل على متصف مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل لضمير المبتدأ ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو أقائم الزيدان (وغيره) وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقدم من فاعل قوله (يأتي الخبر) والتقدير ويأتي الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا
مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا
كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ
وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ
وَمِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا
وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمٌ أَخَوَانَا
وَالْمُبْتَدَا اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى
أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا
وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِمَا اتَّصَلْ
مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلٍّ مَا انْفَصَلْ
أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا
أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمْ مَا
وَمِنْ أَيْضًا قَالَجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ
وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُعْتَبَرْ
وَمُفْرَدًا وَغَيْرَهُ يَأْتِي الْخَبَرْ ● فَالْأَوَّلُ

مطابقا في الخبر

اعلم ان خبر مفرد يجب مطابقته للمبتدا في كونه مفردا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا. اهـ كواكب ص ٥

المصنف ● مادل على حدث وصاحبه وهو اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل تفضيل او امثلة المبالغة وللتعدد ليس منها. اهـ عبادة ص ٣

● والمعنى ان زيدا الصغير عن الطلب غير للافهوم من الكتابة. اهـ

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذى فى النظم مر) فى قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذى هو صلة الموصول (وغيره) أى غير المفرد (فى أربع محصور) أى لا يخرج عنها وأكد ذلك بقوله (لا غير) بالبناء على الضم وانما كان أربعة لان شبه الجملة شيآن والجملة كذلك كما تعلم من قوله (وهى) أى تلك الأربع (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذى لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عندك (وفاعل مع فعله الذى صدر) منه أى من مدلوله لان المراد الفاعل الاصطلاحى الذى هو اللفظ وصدور الفعل انما هو من الفاعل الحقيقى وهذا اشارة الى الجملة الفعلية وهى ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو لن يقوم زيد وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فمقتضاه أنه يجوز نحو زيد اضربه من غير حاجة الى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال فى التسهيل ولا يمتنع كونه طلبية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اه (والمبتدا مع ما له من الخبر) وهذا اشارة الى الجملة الاسمية وهى ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو ان زيدا قائم فالظرف (كـ) ما فى قولك (أنت عندى والجار والمجرور) كما فى قولك (الفتى بدارى) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف فى جواز تقديره اسما نحو كائن أو مستقر أو فعلا نحو كان أو استقر وانما الخلاف فى الترجيح فبعضهم رجح تقديره اسما لقلة التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلا لان الاصل فى العمل للافعال والحق كما قاله الموضح فى المغنى أنه لا يترجح بتقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كما فى قولك (ابنى قرا وذا أبوه قارى) فجملة قرا من الفعل والفاعل الذى هو الضمير المستتر فى محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية كما فى قولك (ذا أبوه قارى) فجملة أبوه قارى من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الاول الذى هو اسم الاشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره فى هذين القسمين تسمى جملة صغرى واما الجملة بتمامها فتسمى جملة كبرى لان ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا تسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق فى قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى واما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط

{تنبيه} يشترط لصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابط فالم تكن عين المبتدا فى المعنى نحو نطق الله محسنى والرابط فى الجملة الاولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفى الثانية الضمير من أبوه ولما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهى ثلاثة أقسام القسم الاول ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثانى ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

{كان وأخواتها}

أى نظائرها فى العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لانها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسما) لها فى اصطلاحهم ويسمى أيضا فاعلا مجازا والاصح أنها أحدثت فيه رفعا غير الذى كان به (وانصب الخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أى بكان (انصبن) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا لها فى اصطلاحهم ويسمى مفعولا لها مجازا وذلك (كـ) ما فى قولك (كان زيد ذا بصر) أى صاحب بصر (كذاك) أى مثل كان (أضحى) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك أضحى الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك ظل زيد صائما وكذلك (بات) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك بات زيد قائما وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدا

اسما

تنبيه * ما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ما كان استقرارا خاصا نحو زيد فى الدار عندك او نائم فى الدار مريضا كذا لعدم دلالة القرينة عليه بعض الحذف حينئذ. اهـ شرح الاشمونى ص ٦٠

اعلم / ان ذهول هذه الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال جيء بها لتفيد معانيها الا للمجرد الى المجرد فاما ذلك للمجرد فهو نحو هل جاء زيد لكنهم تسمحوا فيها ونسوا معانيها اذا الجمل وردت معها بهذا المعنى تشبيها بالفاعل وكان القياس ان لا يسمى بها

اللفظ الذى فى النظم مر وغيره فى أربع محصور لا غير وهى الظرف والمجرور ● وفاعل مع فعله للذى صدر والمبتدا مع ما له من الخبر كأنت عندى والفتى بدارى وابنى قرا وذا وأبوه قارى

{كان وأخواتها} ارفع بكان المبتدا اسما والخبر ● بها انصبن كان زيد ذا بصر كذاك أضحى ظل بات أمسى

ناقصة وسميت هذه الافعال ناقصة لانها لا يتم بها ما ترفعه كلام تام بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام بخلاف نحو كفاية بل هو عمدة لانه فى الاصل خبر للمبتدا وانما نصب تشبيها له بالمفعول به بجامع الفضلة اى المفعول به بخلاف غيرها من الافعال التامة فان الكلام يستقل معها بذكر المرفوع ومنصوبها فضلة خارجة عن تمام التركيب اهـ حاشية الدسوقى ج ١ ص ٢٧١

بمعنى صار ولم تكن ما وهذه مصدرية ظرفية بل كانت مصدرية غير ظرفية بل تحول ما بعدها الى الحدث كما مر بل تكون تامة بمعنى وقع وحدث وليس لها منصوب فنحو حال كان زيد ذا بصر اى حال حدوث صاحبيته بصيرا اى

واعلم ان المعلوم انه لا يجب الحدث ولا يجيء له الحدث ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا تتجه الظرفية بدون المصدرية. اهـ ابن الناظم

اسما

اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أمسى زيد غنيا (وهكذا أصبح) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أصبح البرد شديدا (وهكذا صار) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك صار زيد غنيا وهكذا (ليس) فارفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك ليس زيد قائما ولا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سيأتي فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفي أو ما ألحق به وهو (فتئ وانفك وزال) ماضي يزال (مع برح) فهذه (أربعها) أي أربع هي (من بعد نفي) أو ما ألحق به من النهي والدعاء (تنضح) وذلك كما في قولك ما فتئ زيد عالما وما انفك عمرو مستقيما وما زال بكر صالحا وما برح خالد مطيعا وإنما شرط فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت اثباتا فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعد ما الظرفية المصدرية وهو ما أشار اليه بقوله (كذاك دام) بشرط أن تكون (بعد ما الظرفية) وانما سميت ظرفية لنيابتها عن الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر وذلك كما في قولك لا أصحبك ما دام زيد مترددا اليك أي مدة دوام تردد زيد اليك فلو لم تكن دام بعد ما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالا ثم ان هذه الافعال منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودام على الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي وحكم المتصرف منها حكمها كما أشار اليه بقوله (وكل ما صرفته مما سبق) من الافعال (من مصدر وغيره) كالامر والمضارع (به التحق) أي التحق به في المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لانه مثل للثاني بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و (لا تكن مجافيا و) للاول بقوله (انظر لكوني مصبحا موافيا) وفي نسخة مصافيا ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على أن وأخواتها حيث قال

﴿ إن وأخواتها ﴾

أي نظائرها كما مر ويدأ بان لانها أم الباب فقال (تنصب ان المبتدا) حال كونه (اسما) لها في اصطلاحهم (والخبر ترفعه) حال كونه خبرا لها في اصطلاحهم أيضا وذلك (ك) قولك (ان زيدا ذو نظر) أي صاحب نظر (ومثل ان) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغني أن زيدا قائم ومثلها أيضا (ليت) وذلك كقولك ليت لي مالا فاحج منه والمثلية انما هي (في العمل) لا في غيره اذ ان المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ومعنى أن التوكيد وأما ليت فمعناها التمني كما سيذكره الناظم (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا أسد وكذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيد شجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكافة والا بطل عملها الا ليت ففيها الوجهان ثم ان معنى إن بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار اليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكرا واستحسانا ان كان مترددا فان كان خالي الذهن لم يؤكد (بأن) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم ومعنى ليت التمني كما أشار اليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أي شخص أو الذي (تمنى) فهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما ... فأخبره بما فعل المشيب

أو ما فيه عسر نحو قولك ليت لي قنطارا من الذهب ومعنى كان التشبيه كما أشار اليه بقوله (كان موضوعة للتشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو قولك كأن زيدا أسد والثاني كقولك كأن زيدا حمار وذلك فيما يكون (في المحاكي) أي في المشابهة لغيره ومعنى لكن الاستدراك

المراد هنا ان تلك بقية الشتات عاملة ذلك العمل مدة اشتغال ما هو لام غير متصرف مع تحوت بيعمر حاتم. اهـ

وَهَكَذَا أَصْبَحَ صَارَ لَيْسَا
فَتِئَ وَانْفَكَّ وَزَالَ مَعْ
بَرِحْ
أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ تَنْضَحُ
كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ
مَا الظَّرْفِيَّهْ
وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ
مَصْدَرِيَّهْ
وَكُلِّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا
سَبَقْ
مِنْ مَصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ
الْتَحَقْ
كُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ
مُجَافِيَا
وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبِحًا
مُوَافِيَا

﴿ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

تَنْصِبُ إِنَّ الْمُبْتَدَا اسْمًا
وَالْخَبَرْ
تَرْفَعُهُ كَإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرْ
وَمِثْلُ إِنَّ أَنَّ لَيْتَ
فِي الْعَمَلْ
وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلْ
وَأَكَّدُوا الْمَعْنَى بِأَنَّ أَنَا
وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى
كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي

اعلم انما عملت النصب والرفع دون باقي المناسب لانها مشبهة بالفعل في عمل الجزء لانها مشبهة بفعل متصرف لفظا ومعنى اما اللفظ فلانها ثلاثية وزنا وباعية وتاسيسية كما تقدم الافعال. واما المعنى فلانها بمنزلة اكد وتحقيق وترجيه واستدراك وتشبيه. واما تقدم رفعها على منصوبها الظهار رتبتها على ما الجارية لان ما تشبيها بفعل واجب وهو ليس. هكذا تشبيها الا في المعنى. اهـ حاشية ابن قاسم على الاجرومية

وقيل بالجار - من كاف التشبيه فلا فاصل كأن زيدا أسد أي زيدا أسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لعمل الجار اهـ

كما أشار اليه بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه فالاول كما في قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كما في قولك زيد جبان لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار اليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول (و) لـ(توقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا فالتوقع قسيم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك ⊙ ولما فرغ من الكلام على أن وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال:

﴿ظن وأخواتها﴾

أي نظائرها وبدأ بظن لانها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدا مع الخبر) على انهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضا بـ(كل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتحتين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة ومحل ذلك ما لم تعلق أو تلغ والتعليق هو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ما له الصدارة بينها وبين معموليها نحو علمت لزيد قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالغاء حينئذ على السواء أو تأخره والاهمال حينئذ أرجح فالاول نحو زيد ظننت قائم والثاني نحو زيد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وكذلك الفعل (كـ) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني ⊙ لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

حسبت التقى والجود خير تجارة ⊙ رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما بمعنى كفلته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفلته و(رأيته) أي علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و(وجدته) أي علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته والا تعدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت المسألة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما ⊙ من هذه) الافعال (صرفته) كالامر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها (فليعلما) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيته محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته متينا واتخذته خليلا (و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) وظن زيدا قائما الى آخرها ولا يخفى أن هذا القسم أعني ظن وأخواتها حقه أن يذكر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان واسم ان ⊙ ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعا وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿باب بيان (النعت)﴾

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرافع لضمير المنعوت والثاني يسمى سببيا وهو الرافع للظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التابع المخصوص (اما رافع

واستعملوا لكن
في استدراك
ولترج وتوقع لعل
كقولهم لعل محبوبي
وصل

﴿ظن وأخواتها﴾

انصب بظن المبتدا
مع الخبر
وكل فعل بعدها على الاثر
كخلته حسبته زعمته
رأيته وجدته علمته
جعلته اتخذته وكل ما
من هذه صرفته فليعلما
كقولهم ظننت زيدا
منجدا
واجعل لنا هذا المكان
مسجدا

﴿باب النعت﴾

النعت اما رافع

لمضمر)

الحقيقي: ما يدل على صفة في نفس متبوعه كدخلت الحديقة الغناء. السببي: ما يدل على صفة فيما له ارتباط بالمتبوع كدخلت الحديقة الحسن شكلها اهـ

لضمير) مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (لظهر) أو لضمير بارز ثم إن المنعوت له عشرة أحوال الرفع والنصب والجر والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ولا تجتمع كلها في وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالة واحدة ولا مفردا ومثنى ومجموعا كذلك ولا مذكرا ومؤنثا معا ولا معرفا ومنكرا كذلك وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معا سواء كان حقيقيا أو سببيا وإنما يتبعه الاول في الاربعة المذكورة كما أشار الى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرافع لضمير مستتر يعود الى المنعوت الذي هو الحقيق (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوته من عشرة) بسكون الشين للضرورة (لا ربع) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله في أربع قوله (في واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو انتصاب) أو في ذلك بمعنى الواو لانه بيان لاوجه الاعراب الثلاثة كما علمت فان جعل تبيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الافراد) والضد (و) في واحد من (التذكير ◎ والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتنكير) فتلخص أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا أيضا (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل يلزم الافراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار الى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرافع للظهر أو للضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعا لان النعت كالفعل وهو ملازم للافراد اذا اسند للظاهر الا على لغة أكلوني البراغيث كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد للفعل اذا ما أسندا ◎ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا ◎ والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار اليه بقوله (واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معا كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أي موافقا (للظهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور مذكرا فالنعت وان كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان ◎ منطلق زوجاهما العبدان) فمنطلق مفرد وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا فالنعت وان كان المنعوت مذكرا كما أشار الى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله ◎ زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي اليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكرا وإياك ان تتوهم أنه تبع منعوته في الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وانما هو أمر اتفاقي ◎ ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

اعلم!
وفائدة النعت التفرقة بين المشترك فيه الاسم ثم إن كان الموصوف معرفة فالفائدة التوضيح وان كان نكرة فالفائدة التخصيص اهـ
جامع الدروس ٣ ص ٢٣٣

لضمير
يعود للمنعوت أو لظهر
كقول القسمين منه أتبع
منعوته من عشرة لا ربع
في واحد من أوجه
الاعراب
من رفع أو خفض أو
انتصاب
كذا من الافراد
والتذكير
والضد والتعريف
والتنكير
كقولنا جاء الغلام
الفاضل
وجاء معه نسوة حوامل
وثاني القسمين منه أفرد
وان جرى المنعوت غير
مفرد
واجعله في التأنيث
والتذكير
مطابقا للظهر المذكور
مثاله قد جاء حرتان
منطلق زوجاهما العبدان
ومثله أتى غلام سائله
زوجته عن دينها
المحتاج له

فائدة
من الاسماء ما ينعت وينعت به وكالاسم الاشارة هذا مررت برجل هذا وهذا العالم وقد ينعت ولا يحكم له بالعلمية. قال ابن هشام في المغني: ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير بأقسامه فيما أظن والمبهمات ما عدا ذي المشيرة كما سمع منه صلى الله عليه وسلم في الرؤى الرجيم. وغير ذلك مما لا ينعت ولا ينعت به كالعلم. ومنها ما لا ينعت وينعت به كأي نحو: مررت بفارس أي فارس ولا يقال جاءني أي فارس. والله أعلم. اهـ. شرح الأشموني ٣ ص ٢٧٠-٢٧١

اعلم أن اعطاء الاسم على الاسم والفعل على الفعل وعكسه قال ابن عقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد لفظهما في الفعلية أو اختلف

﴿ باب (العطف ﴾

وهو لغة الثني والرجوع وأما اصطلاحا فهو قسمان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (وأتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين الاسماء والافعال كما أشار اليه بقوله (وتستوي الاسماء والافعال في اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الافعال على الافعال ومحل ذلك في عطف النسق (إن يعطف بـ) أحد هذه الحروف التي هي (الواو) وهي لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فوري العبارتين وأحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملا لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصا بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاحي فقهي (والفا) وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شيء بحسبه فيقال دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ويقال أيضا تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما لان التقدير والله أعلم في الاول فضت مدة فجعله غثاء أحوى وفي الثاني فضت مدة فخلقنا العلقة مضغة فضت مدة فخلقنا المضغة عظاما و (أو) وهي بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك تزوج هندا أو أختها وللاباحة ان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم متردد في الحكم كما في قولك جاء زيد أو عمرو اذا لم تعلم انهما جاءا (وأم) وهي قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو أو بهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما في معناها كما أدري وما أبالي وليت شعري والمنفصلة وتسمى المنقطعة هي التي لم تسبق بشيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين وهي مختصة بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة (وثما) بضم المثلثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائدة على ما لا بد منه بينهما أخذا مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهز الرديني تحت العجاج ◎ جرى في الانابيب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه ويشترط أيضا كونه جزأ له أو كجزئه حكما وكونه ظاهرا ومفردا ﴿ تنبيه ﴾ انما لم يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الاصل حيث قال وحتى في بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الاصل بانه انما خص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهي أو ايجاب أو أمر وهي في الاولين لاثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها وفي الاخيرين تصرف الحكم الى ما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم مما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا (ولا) بعد أمر أو ايجاب اتفاقا أو ندا على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وهي لنفي الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك و (اما) بكسر الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل والعاطفة الواو قبلها

اعلم أن اعطاء الاسم على الاسم والفعل على الفعل وعكسه قال ابن عقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد لفظهما في الفعلية أو اختلف

﴿ باب العطف ﴾

وأتبعوا المعطوف بالمعطوف عليه في إعرابه المعروف وتستوي الأسماء والأفعال في اتباع كل مثله أن يعطف بالواو والفا أو وأم وثما حتى وبل ولا ولكن أما

① تمام البيت: أو زيد أم من ذا عسى أن يردعا ... ما لي أراك تكره الشجعانا. والشجر: الرمح. والشاهد في عطف الاسم على الاسم وعكسه كون الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا الآية والمخرج الحي من الميت وعكسه فالق الحب وجارح الميت من الحي. اهـ كواكب الدرية ٢ ص ٩١.

② تنبيه: ذكر الشارح في هذا التنبيه أن حتى لا تعطف الا ظاهرا ومفردا وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش والكوفيون الى أنها تعطف المضمر والجملة وهو ما عليه متأخرو النحاة وهو الحق كما قاله في الارتشاف أيضا.

③ النقد المراد الاضافي للعطف أي المقصود بالحكم وما عاجيها بالاضافة اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا دليل ما لم يكن الاضافي لفظ كل فالنقد للاضافي والمضاف اليه للآخر الاضافي أيضا - جمعا لغرض التقييم. اهـ حاشية الصبان ٣ ص ٢٣.

④ تنبيه: ذكر الشارح تبعا لابن عقيل أن حتى لا تعطف الا ظاهرا ومفردا وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش والكوفيون الى أنها تعطف المضمر والجملة وهو ما عليه متأخرو النحاة وهو الحق كما قاله في الارتشاف أيضا.

⑤ هذا البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عبد الله بن عامر بن كريز وقبله: قد جبر الدين الاله فجبر ... الدين وهو للاله مستعتب. والرديني: الرمح المنسوب الى رديني امرأة كانت تقوم الرماح. والعجاج: الغبار. والانابيب: جمع أنبوب وهو ما بين العقدتين من القصب. والشاهد في عطف الفعل على الفعل وعكسه كون الفعل في معنى الاسم كالمضارع المشبه للاسم في عدم التحديد بزمان معين. اهـ تشويق الخلان ص ١٦٥.

وهي

وهي مثل أو في معانيها فتكون بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وللاباحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم أمامقها واما نحوا وبعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءني أما زيد واما عمرو وللشك ان كان المتكلم متردداً في الحكم نحو قرأت أما سورة كذا واما سورة كذا اذا لم تعلم أيهما قرأت وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (جاءني زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم ⊙ زيدا وعمرا باللقا والمطعم) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة (و) كقولك (فشة) اي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) متوضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم ⊙ ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال:

﴿باب﴾ بيان ﴿التوكيد﴾

بالواو وبالهمز وبالالف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي اعادة اللفظ الاول بنفسه أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار اليه بقوله (وجائز في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحد من (أوجه الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا (و) يتبعه أيضا في (التعريف) فيكون تابعا لمؤكد معرف (لا) لمؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (فـ) هو (عن مؤكد خلا) عند البصريين وأما قوله ⊙ باليت عدة حول كله رجب ⊙ فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غيرها وتلك الالفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الالفاظ وهي (نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكد بهما لرفع المجاز والاخيران يؤكد بهما للاحاطة والشمول ولذلك لا يؤكد بهما الا ما له أجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو ما يصح ان يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كما في قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله (وغيرها) أي غير الاربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لا أجمعا) ولكونها توابع لا تجمع لا تتقدم عليه ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

(الراجز)

باليتني كنت صبيا مرضعا ⊙ تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا ⊙ اذا أظل الدهر أبكي أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (تمم أكتع) وهو من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتع وهو طول العنق (وأبصع) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع ففي التأكيد بكل من هذه الثلاثة اشارة الى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء وتقديم الناظم أبتع على أبصع مجاراة لكلام الأصل والاصح العكس فآخرها أبتع والاصل أفراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكدت بكل (قل أرى) أي أعلم أو أبصر (جيش الامير) أي جنده (كله) وجملة (تأخرا) في محل المفعول الثاني لأرى ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكدت بأجمعين وتوابعها فقل (طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كأبصعين وأبتعين وهذا في الجمع المذكر وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع بتع وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

تتمة

يجوز عطف الفعل على مثله إذا اتحدا في الزمان فلا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وهو الماضي والمعطوف على ضمير رفع متصل من غير فاصل ضعيف ولم يرجح النصب في قولك قمت وزيد على المفعول معه وقولنا ومنه خير فاصل مخرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وخالد لأن لهذا الكلام قد يغني عما هو الراجح

نحو زيد ثم عمرو أكرم
زيدا وعمرا باللقا والمطعم
وفشة لم يأكلوا أو يحضروا
حتى يفوت أو يزول المنكر

﴿باب التوكيد﴾

وجائز في الاسم أن
يؤكدا
فيتبع المؤكد المؤكدا
في أوجه الاعراب
والتعريف لا
منكر فعن مؤكد خلا.
ولفظه المشهور فيه أربع
نفس وعين ثم كل أجمع
وغيرها توابع لا أجمعا
من أكتع وأبتع وأبصعا
كجاء زيد نفسه وقل
أرى
جيش الامير كله تأخرا
وطفت حول القوم
أجمعينا
متبوعة بنحو أكتعينا

ا ك للمنكرا

إ ك لا يجوز تركيد النكرة الا اذا كان تركيدها مفيدا بحيث تكون النكرة المؤكدة محدودة والتركيد مع الفاظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت اسبوعا كاملا ولا يقال صمت دهرا كله ولا سرت شهرا نفسه لان الاول فيهم والثاني مؤكد بما لا يفيد الشمول اهـ ولا يجوز ذلك قاعدة المصريين جامع الدروس ٣ ص ٢٣٤

ط) محمد: ٤ ج) النحل: ٩١

أكتع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ۞ ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وإن تؤكد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالأول كقولك قام رجل رجل والثاني كقول الشاعر

(الطويل)

لا لا أبوح بحب بثنة انها ۞ أخذت علي مواثقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ۞ ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البدل فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ البدل ﴾

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا اسم أو فعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيها للأول لا للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا الجملة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف بأو وهي لاحد الشيئين أو الاشياء. فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجزم في الفعل (كالاول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البدل) أي بلفظ هو البدل ۞ ولما ذكر حكم البدل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني عما أريد بالاول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لان ذلك لا يختص ببدل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الاصل بان المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء. وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (وبعض) من كل أي وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزأ من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أي وبدل اشتمال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البدل وان لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف (وغلط) أي وبدل غلط وليس المراد ان البدل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذاك اضراب) أي بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدو له أن يخبر بالثاني وحينئذ (فالخس انضبط) أي فالبدل انضبط هذه الخمس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لانا نمنع ذلك اذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (ك) قولك (جاءني زيد أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندي رغيفا نصفه) ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبدل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (قد وصل الى) بتشديد الياء (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قد ركبت اليوم بكرا الفرس) أي (ان قلت بكرا دون

وإن تؤكد كلمة أعدتها
بلفظها كقولك انتهى انتهى

﴿ باب البدل ﴾

إذا اسم أو فعل لمثله تلا
والحكم للثاني وعن عطف خلا
فاجعله في إعرابه كالاول
ملقبا له بلفظ البدل
كل وبعض واشتمال وغلط
كذاك اضراب فالخمس انضبط
جاءني زيد أخوك وأكل
عندي رغيفا نصفه وقد وصل
الى زيد علمه الذي درس
وقد ركبت اليوم بكرا الفرس
ان قلت بكرا دون

و ان الفرق بين عطف البيان والبدل أن البدل يكون هو المقصود بالحكم دون المبدل منه. ولما عطف البيان فليس هو المقصود بالحكم هو المتبوع وانما جيء بالتابع عطف البيان لتوضيحه وكشفا عن المراد منه. اهـ حاشية الدروس ص٢٤٢

وبفارق عطف البيان البدل في نحو سائل بل راعد ثلاث الجرثومة الخ فانه تابع الصباح ص

والمعنى انه لا أظهر بحبها معتصمة منذ زمنا لزوجها اظهرت علمه الصبر والشقاق ان لا اظهر حبها اهـ

بريد صحته الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجر نحو مررت بزيد انفه ولا يجر قطع زيد انفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع انفه اهـ الدماميني

(١) ابراهيم (٢) النساء ٦١ (٣) آل عمران ٩٧

① لأن مضاعفة العذاب من لقي الآثام وهو مبدل بعضهم هذه الآية بدل اشتمال لأن مضاعفة العذاب نفسي مما اشتمل

قصد) بان سبق اليه لسانك (ف) بلفظ الفرس في المثال المذكور (غلط) أي بدل غلط (أو قلته) أي بكرا (قصدا) بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدا لك أن تخبر بالفرس (ف) بلفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فصدت ذكر الفرس فلفظ الفرس بدل نسيان وهذه الأمثلة كلها في بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في قوله (والفعل) أي وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به النبي (يشب) على ايمانه (يدخل جنانا لم ينل) به (فيها تعب) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويشب جواب الشرط ويدخل جنانا بدل من يشب وهو بدل كل من كل لان المراد بالثواب دخول الجنان ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جنانا وهو بدل اشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ولبدل البعض من الكل بما اذا قلت إن تصل تسجد له يرحك ولبدل الاشتمال بقول الراجز

ان على الله أن تبايعا ● تؤخذ كرها أو تجئ طائعا

ولبدل الغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت إن تأتنا تسألنا نعطك فان قلت تأتنا من غير قصد بان سبق لسانك اليه فتسألنا بدل غلط وان قلت تأتنا قصدا بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدا لك أن تخبر بتسألنا فتسألنا بدل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتنا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان ● ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع في الكلام على منصوباتها فقال:

﴿باب﴾ بيان ﴿منصوبات الاسماء﴾

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبات من الاسماء أو منصوبات هي الاسماء فالاضافة في كلامه اما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التي على معنى من أو من الاضافة البيانية وقد بينها بقوله (ثلاثة من سائر الاسما خلت) أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعولا ظن (وهذه) المذكورات هنا (عشرة تلت) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أي كل هذه العشرة (تأتي على ترتيبه) أي ترتيب كل (أولها في الذكر مفعولا به) والضمير في به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير اسم مفعول به (وذلك) أي المفعول به هو (اسم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت القتي وحال كونه قد (وقع ● عليه) أي تعلق به (فعل) لغوي وهو الحدث أثانيا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو نفيا كقولك لا تحذروا أهل التقوى وهو قسيم لاثالث لهما كما أشار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل) وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أي مثال المنفصل (اياي) حيث (أو ايانا ● حيث) من التحية (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال وانما هو تتميم اقتصر الناظم في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميري المتكلم ولم يذكر غيرهما لعلة بالمقايسة كما أشار اليه بقوله (وقس بذين) أي بهذين الضميرين أعني اياي وايانا (كل مضمر فصل) من ضمائر المخاطب كما في قولك اياك يا زيد أكرمت واياك يا هند أكرمت واياكما يا زيدان أو يا هندان أكرمت واياكم يا زيدون أكرمت واياكن يا هندات أكرمت وضمائر الغائب كما في قولك زيد اياه أكرمت وهند اياها أكرمت والزيدان أو الهندان اياهما أكرمت والزيدون اياهم أكرمت والهندات اياهن أكرمت (و) قس (بالذين قبل) أي بالضميرين اللذين ذكرا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر المخاطب كما في قولك أكرمتك يا زيد أكرمتك يا هند أكرمتكما يا زيدان أو يا هندان أكرمتكم يا زيدون أكرمتكن

قصد مغلط
أو قلته قصدا فاضراب
فقط
والفعل من فعل كمن
يؤمن يشب
يدخل جنانا لم ينل فيها
تعب

﴿باب منصوبات
الاسماء﴾

ثلاثة من سائر الاسما
خلت
منصوبة وهذه عشر
تلت
وكلها تأتي على ترتيبه
أولها في الذكر مفعولا به
وذلك اسم جاء منصوبا
وقع
عليه فعل كاحذروا
أهل الطمع
في ظاهر ومضمر قد انحصر
وقد مضى التمثيل للذي ظهر
وغيره قسمان أيضا متصل
كجاءني وجاءنا ومنفصل
مثاله اياي أو ايانا
حيث أكرم بالذي حيانا
وقس بذين كل مضمر
فصل
وبالذين قبل كل متصل

فائدة
وعلامة المتصل به هو الذي يصح ان يخبر عنه باسم مفعول حال مصوغ منه لفظ فعله فتقول في الامثلة زيد مضروبا والزيدين مضروبين الخ كما في الدردير

وإن ضربت زيدا ضربا فالضرب منصوب بفعله لأنه تفسير الشئ الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فإن زيدا ليس تفسير الشئ الذي فعلته

وأما المنصوب بالفعل المذكور معه

بأهندات وضمائر الغائب كما في قولك زيدة أكرمته وهندا أكرمتها والزيدان أو الهندان أكرمتهما والزيدون أكرمتهم والهندات أكرمتهن وحينئذ (فكل قسم منهما) أي من المتصل والمنفصل (قد انحصر ما جاء من أنواعه) أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وجملتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيما تقدم اسم هو الكاف والهاء في المتصل وإيا في المنفصل واللواحق لما حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف للزوم الالف وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قال في التسهيل ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال

فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَصَرْ
مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

﴿ باب المصدر ﴾

وَإِنْ تُرِدْ تَصْرِيفَ نَحْوِ قَامَا
فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا
فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ
وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ
فَإِنْ يُوَافِقْ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوِيَ
بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهْوَ مَعْنَوِي
قُمْ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ
وَقُمْ وُقُوفًا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي

﴿ باب الظرف ﴾

هُوَ اسْمُ وَقْتٍ أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبْ
كُلَّ عَلَى تَقْدِيرِ فِي عِنْدَ الْعَرَبْ
إِذَا أَتَى ظَرْفَ الْمَكَانِ مُبْهَمَا
وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيَعْلَمَا
وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى
كَسِرْتُ مِيلًا وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرَا أَوْ أَوَّلَهْ

تنبيه: الظرف قسمان مصرف وغير مصرف فالمصرف ما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف تارة أخرى كاليوم والمكان وغير المصرف ما لزم كل واحد منهما ظرفية أو شبهها

ما هندات وضمائر الغائب كما في قولك زيدة أكرمته وهندا أكرمتها والزيدان أو الهندان أكرمتهما والزيدون أكرمتهم والهندات أكرمتهن وحينئذ (فكل قسم منهما) أي من المتصل والمنفصل (قد انحصر ما جاء من أنواعه) أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وجملتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيما تقدم اسم هو الكاف والهاء في المتصل وإيا في المنفصل واللواحق لما حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف للزوم الالف وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قال في التسهيل ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ المصدر ﴾

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وانما المراد بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وهو اما مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضرب الامير أو لعدده نحو ضربت ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للمتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أي تحويله الى صيغ مختلفة (فقل) في مضارعه (يقوم ثم قل) في مصدره (قياما) وقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم (فما يجيء) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (فهو) أي (المصدر) وهذا انما هو بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فقد يجيء المصدر أولا كما اذا نطقت أولا بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يجيء ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجيء رابعا كما اذا نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو قسمان لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما أشار اليه بقوله (فان يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات (و) في (المعنى فلفظيا يرى) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فعله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد روى) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوى) وهذا هو القسم الثاني واذا عرفت ذلك (فقم قياما من قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقوفا من قبيل ما يلي) وهو المعنوي وهذا التقسيم انما يتمشى على ما ذهب اليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه وأما على ما ذهب اليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الظرف فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ الظرف ﴾

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكر بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب كل) منهما (على تقدير) معنى (في) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم وعلى ذلك (اذا أتى ظرف المكان) محال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء الى آخر الامثلة الآتية في اسم المكان واحترز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بان دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه بقوله (ومطلقا في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلما) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاول هو ما دل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جوابا لمتى أو كم وعلم من ذلك أن المعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثانيا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب) للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أو معه (جرى) فالمكاني (ك) قولك (سرت ميلا و) الزماني كقولك (اعتكفت أشهرا) جمع شهر (أو ليلة) وهي من غروب الشمس الى طلوع الفجر

67

أو

وغير منصرف ما لا يستعمل الا ظرفا او شبيها بها فوقه من قولك جلست فوق الدار . والمراد بشبيهها ان له تخرج منه

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (أو سنينا) جمع سنة (أو مدة) وهي القطعة من الزمان (أو جمعة) وهي الاسبوع (أو حينا) وهو اسم لزمان تبهم (أو قم صباحا) وهو من نصف الليل الى الزوال (أو مساء) بفتح الميم والمد وهو من الزوال الى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبل الفجر وهو بلا تنوين اذا أردت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين اذا لم ترد به ذلك (أو غدوة) وهو من وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (الى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم اليه (ليلة الاثنين أو) قم اليه (يوم الاحد ⊙ أو صم غدا) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أو سرمدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له (أو الابد) وهو مرادف للسرمد وكذلك الامد وان أغفله الناظم وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (سر أمامه) والامام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) سر (خلفه) وخلف بفتح الخاء المعجمة ضد امام أو سر (وراءه) ووراء بالمد مرادف لخلف أو سر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أو سر (يمينه) ويمين ضد شمال أو سر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أو سر (تلقاءه) أي مقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (تحته) وهو ضد فوق أو سر (ازاءه) بكسر الهمزة الاولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه (أو) سر (معه) بسكون العين وهو اسم للمكان الاجتماع (أو) سر (جذاءه) بالمد أي قريبا منه (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) سر (دونه) وهو اسم للمكان الاسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أو سر (هناك) وهو اسم اشارة للمكان البعيد أو سر (ثم) بفتح المثلثة وهو بمعنى هناك أو سر (فرسخا) وهو اثنا عشر الف خطوة أو سر (بريدا) وهو أربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب (قف موقفا سعيدا) وفي ذلك اشارة الى مفعل وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمى أو مع الفاء كوقى يكون بفتح العين كرمى ووقى ومن الاجوف كباع يكون بكسر العين لكن بدخلة النقل كمبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين ان كانت عين مضارعه مضمومة كما في أكل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول مأكل ومطلع ومشرب ومذهب نحو اسكن المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فان كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب وكسب فكان بفتح العين في المصدر وبكسرها في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح ان أردت بكل منهما المصدر وبالكسر ان أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما ⊙ ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال فقال :

(باب) بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره الناظم بقوله (الحال) هو (وصف) أو اسما كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (ذو انتصاب) لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزأ من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والا لورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على انه اسم فاعل لا بقصرها على انه فعل ماض لحال كونه (مفسر المبهم الهيآت) المحسوسة كانت كما في قولك جاء زيد راكبا أو غير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقا واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله دره فارسا وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلا راكبا (وانما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لئلا يتوهم نكونه نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه وما جاء معرفة في الظاهر اما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بأل نحو أرسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبديل فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى

الظرفية الا باستعمال مجرور احدهما لهما ولو بجر الاسم اهـ

قف موقفا سعيدا

اذا كان مشتقا فهو عامله على شرط ان ينصب بفعله المشتق منه فان كان من غير ما اشتق منه عامله وجب جره . اهـ اقلت في مجلسة ومررت به منهما .

أَوْ يَوْمًا أَوْ سِنِينَا
أَوْ مُدَّةً أَوْ جُمُعَهْ أَوْ حِينَا
أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَا
أَوْ سَحَرْ
أَوْ غَدْوَةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى
السَّفَرْ
أَوْ لَيْلَةَ الاِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ
الأَحَدْ
أَوْ صُمْ غَدًا أَوْ سَرْمَدًا
أَوِ الأَبَدْ
وَاسْمَ الْمَكَانِ نَحْوُ سِرْ
أَمَامَهُ
أَوْ خَلْفَهُ وَرَاءَهُ قُدَّامَهُ
يَمِينَهُ شِمَالَهُ تِلْقَاءَهُ
أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ
أَوْ مَعَهُ أَوْ جِذَاءَهُ
أَوْ عِنْدَهُ
أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ
أَوْ بَعْدَهُ
هُنَاكَ ثُمَّ فَرْسَخًا بَرِيدًا
وَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

(بَابُ الْحَالِ)

الْحَالُ وَصْفٌ
ذُو انْتِصَابٍ آتِي
مُفَسِّرُ الْمُبْهَمِ الْهَيْآتِ
وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنَكَّرَا

اعلم !

ان الحال ان يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبها كالقائم وهند وضرب وقولنا مصدرا على خلاف الاصل اذ الدلالة فيه على صاحبها اظهر والمعنى وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة لكنه ليس بمقيس فلجيئه على خلاف الاصل . اهـ

مشرح ابن مالك ص ٩١

منفردا والعراك بمعنى معترك وبمراد بمعنى متبددة (وغالبا) أي في الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحبه ولو مفعولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لانه فضلة وشان الفضلات التأخير وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (راكبا ملفوفا) ● وقد ضربت عبده حال كونه (مكتوفا) فقد أتى في ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة نعم مؤخرا كما هو الغالب {تنبيه} يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير في قوله راكبا وعلى الاول تكون حالا مترادفة وعلى الثاني تكون حالا متداخلة (وقد يجيء) أي الحال (في الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كما في قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لانه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا متنقلا (وقد يجيء) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) بمعنى كما في قوله تعالى فانفروا ثبات أي متفرقين وقد يجيء غير منتقل كما في قوله تعالى هو الحق مصدقا فمصدقا حال غير منتقل بك لازم للحق (وصاحب الحال الذي تقررا) فيما تقدم (معرفة) حقيقة وقد تقدم في الامثلة السابقة أو حكما بأن كان نكرة مؤخرة عن الحال كما في قوله

لمية موحشا طلل ● يلوح كأنه خلل (الكامل)

أو مخصصة بوصف كما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب مصدقا كما قرئ به أو باضافة كما في قوله تعالى في أربعة أيام سواء أو بمعمول كما في قولك عجبت من ضرب الخليفة شديدا أو مفيدة للعموم بان وقعت بعد النفي كما في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون جملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهي كما في قولك لا يبع شخص على آخر مستهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجيء) حال كونه (منكرا) حقيقة بان كان نكرة ليست في معنى المعرفة كما في قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه ● ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التمييز فقال:

{باب} بيان {التمييز}

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين و(تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا ما فارق به التمييز فيه الحال (ذو انتصاب) ويجوز جره بمن الا تمييز العدد والفاعل في المعنى فلذلك قال ابن مالك

واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد ● والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس بتمييز كما في قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كما في قولك ثلاثة رجال وقفيز برا أي ذلك الاسم (لنسبة) في جملة ويسمى ذلك تمييز الجملة وضابطه ما رفع ابهام نسبة في جملة (أو) لـ (ذات جنس قدرا) ويسمى تمييز المفرد وضابطه ما رفع ابهام اسم قبله بحمل الحقيقة فالتمييز نوعان احدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والاول قد يكون محولا اما عن الفاعل (ك) ما في قولك (انصب زيد عرقا) فان الاصل انصب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتي بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كما في قولك (قد علا) زيد (قدرا) فان الاصل قد علا قدره فحول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل وفجرنا عيون الارض فحول للتعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدأ كما في قولك (لكن أنت أعلى منزلا) فان الاصل منزلك أعلى فحذف المضاف وانفصل الضمير وأتي بالمضاف تمييزا فصار أنت أعلى منزلا والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلا لو جعل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علا منزلك فهو فاعل في المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في ألفيته

والفاعل المعنى انصبن بافعلا ● مفضلا كأنت أعلى منزلا

{تنبيه} // قد تحذف الحال للقرينة واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا اي قائلين ذلك اهـ الصبان ص ١٩٣

واعلم ان التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لذي الحال كما مثلنا وصاحبه معرفة واجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا - بلا تاويل فالجائز واجاء زيد الراكب اهـ شرح الاشموني ج ٢ ص ١٣٣

وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا
جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُلَفَّفًا
وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مُكَتَّفًا
وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا
وَقَدْ يَجِيءُ جَامِدًا مُؤَوَّلًا
وَصَاحِبَ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرَا
مَعْرِفَةٌ وَقَدْ يَجِي مُنَكَّرَا

{بَابُ التَّمْيِيزِ}

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا
لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ قَدَّرَا
كَانْصَبْ زَيْدٌ عَرَقًا قَدْرًا بِلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا

خاتمة // يتفق الحال والتمييز في خمسة امور ويفترقان في خمسة امور واما الامور الاتفاقية الخ الخير الرشيد ص ٢٦٢

---

(١) النساء: ٧ (٢) البقرة: ٩١ (٣) البقرة: ٨٩ (٤) حم السجدة: ١٠ (٥) الحجر: ٦٤ (٦) يس: ٥٩ (٧) القمر: ١٢ وقف

وقد لا يكون فاعلا فى المعنى وهو مما أفعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فيه وحكمه الجر بالاضافة كما مثل الا اذا كان أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شئ أصلا نحو امتلاء الحوض ماء والله دره فارسا وأكرم به أبا (و) الثانى قد يكون واقعا بعد العدد الصريح (ك) ما فى قولك (اشتريت أربعة أرطال زيتا) أو الكنائى كما فى قولك كم عبدا ملكت وقد يكون واقعا بعد المقادير كما أشار اليه بقوله (أو اشتريت ألف رطل سمنا) وهذا مقدار وزنى (أو بعته مكيلة أرزا) وهذا مقدار كيلى (أو) بعته (قدر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحى وعلم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لانه ليس المراد به المقدار وانما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندى عشرون رجلا فالمراد عندى نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندى مقدار عشرين رجلا الا على معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندى رطل زيت فالمراد عندى مقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح أن يقول عندى مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله ● وطبت النفس يا قيس عن عمرو ● لأمكان حمل أل على الزيادة (و) واجب أيضا (أن يكون) أى التمييز (مطلقا) أى لا غالبا فقط كما فى الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه ● ولما فرغ من الكلام على التمييز أخذ فى الكلام على الاستثناء فقال

(باب) بيان (الاستثناء)

المناسب حمله على المستثنى لان الكلام فى المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الا أو احدى أخواتها وعلى هذا فى كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم اعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح أن يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف والتقدير (أخرج بـ) أداة (من الكلام) السابق (ما) أى شيأ أو الشىء الذى (خرج ● من حكمه) أى لم ينسلط عليه الحكم رأسا والا لزم التناقض لانه يصير داخلا خارجا فى الكلمة المشرقة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم بنفى الالوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو وان خرج من حكمه لكن (كان فى لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فيشمل ذلك الاستثناء المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا مجىء ما يتعلق بهم كالحمير فاذا قلت الا حمارا فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن فى اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثنا). أى اللفظ المفيد للاستثناء (الذى له حوى) أى جمع (الا) وهى لا تكون الا حرفا (وغير) بالرفع (وسوى) كرضا و (سوى) كهدى و (سوا) بالقصر للضرورة والافهو بالمد كماء وبناء ولا يكون كل من غير وسوى بلغاتها الاربع الا اسما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتى وكل من هذه الثلاثة تتردد بين الحرفية والفعلية (فع) بسكون العين للضرورة أى مع الاستثنا. (الا انصب) وجوبا (ما أخرجته) الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفى ولا شبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا ● و) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى فى الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أى ما أخرجته الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (انتفى) ولو حكما بان تقدم عليه نفى أو شبهه (فابدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا) فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيته من جنسه) فترجح حينئذ الابدال ويضعف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيته من غير جنسه (حكمه كحكمه) فترجح حينئذ النصب ويضعف الابدال عند بنى تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب ولغتهم جاء التنزيل قال تعالى فمالهم به من علم الا اتباع الظن أجمعت السبعة على النصب فالمتصل (ك) قولك (لن يقوم القوم الا جعفر)

وكاشتريت أربعا نعاجا
أو اشتريت ألف رطل ساجا
أو بعته مكيلة أرزا
أو قدر باع أو ذراع خزا
وواجب التمييز أن ينكرا
وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام
ما خرج
من حكمه وكان فى لفظ
اندرج
ولفظ الاستثنا الذى له
حوى
الا وغير وسوى سوى
سوا
خلا عدا حاشا فع الا
انصب
ما أخرجته من ذى تمام
موجب
كقام كل القوم
الا واحدا
وقد رأيت القوم
الا خالدا
وان يكن من ذى تمام
انتفى
فابدلن والنصب فيه ضعفا
هذا اذا استثنيته من
جنسه
وما سواه حكمه بمكنسه
كلن يقوم القوم
الا جعفر

بالرفع على الابدال ويجوز الاجعفرا بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب في) المنقطع كقولك لن يقوم القوم (الا بعيرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بني تميم كما علمت وهذا كله اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والا وجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع ما دام تابعا لا يتقدم على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجته الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا (فالا قد ألغيت) لفظا وان كان لها تأثير معنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يقم الا أبوك أولا) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الا أخاك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المفرغ في الايجاب الا ان أفاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالا ذكر حكم المستثنى بالبواقي حيث قال (وخفض مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمتنع (بعد السبعة البواقي) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالخفض جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز أيضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلا زيد بالجر وخلا زيدا بالنصب وعدا زيد بالجر وعدا زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لان المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجمل والجر مع ما شاذ فلا يعول عليه ولعل الناظم نظر الى قلة الجر مع ما فجعل النصب جائزا حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشا ٭ بما خلا) نحو قام القوم ما خلا زيدا (و) بـ(ما عدا) نحو قام القوم ما عدا عمرا (و) بـ(ما حاشا) نحو قام القوم ما حاشا بكرا وبقي على الناظم كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالاول كما في حديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كما في قولك استوفى لا يكون زيدا فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا لهما ٭ ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع في الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العاملة عمل ان)

واحترز بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد والناهية كما في قوله تعالى لا تقربوا الزنا والدعائية كما في قوله تعالى لا تؤاخذنا والعاملة عمل ليس كما في قولك لا رجل قائما بل رجلان أو رجال (وبحكم لا بحكم ان في العمل) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار اليه بقوله (فانصب بها منكرا بها اتصل) بخلاف المعرف والمنكر الذي لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا وأراد به هنا ما ليس مضافا ولا مشابها للمضاف فانه يبنى كما سيذكره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكاني) ومشابه المضاف وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا موجود ولا خيرا من زيد حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اعمالها ولا يجوز الغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كما في قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة حاضر ان (أجريتها ٭ كذاك) أي مثل ذاك (في الاعمال أو ألغيتها) فيجوز حينئذ الاعمال والالغاء. (وعند أفراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو منثى أو مجموعا (ألزم البنا) له على ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروى بالوجهين قوله ولا لات للشبه وعلة بنائه عند الافراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مركبا) وهذا قول سيبويه والجمهور

ح استثناء ٭ اخراج وبعض ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اهـ كذا في الدرة صـ ٣١ .

* بناء بالا لانها اصل ادواتها وان كان الاصل البناء ما صو - فتصيره النصب على كل حال كالمستثنى ليس ولا يكون كما فصل ابن -

والنصب في الا بعيرا أكثر
وان يكن من ناقص فالا قد ألغيت والعامل استقلا
كلم يقم الا أبوك أولا ولا أرى الا أخاك مقبلا
وخفض مستثنى على الاطلاق يجوز بعد السبعة البواقي
والنصب أيضا جائز لمن يشا بما خلا وعدا وما حاشا
(باب لا العاملة عمل ان)
وحكم لا كحكم ان في العمل فانصب بها منكرا بها اتصل
مضافا أو مشابه المضاف كلا غلام حاضر مكاني
لكن اذا تكررت أجريتها كذاك في الاعمال أو ألغيتها
وعند افراد اسمها ألزم البنا مركبا

٭ فائدة مهمة ٭
اعلم ان لا النافية للجنس انما تدل على نفي الجنس قصيرا اذا كان اسمها واحدا غير مثنى او مجموعا اما اذا كان مثنى او مجموعا نحو لا رجلين في الدار ولا رجال فيها احتمل ان تكون لنفي الجنس واحتمل ان تكون لنفي الوحدة والاثنين فقط ..... الخ
جامع الدروس ٣ صـ ٣٣٤

(١) الاعراف : ١١ (٢) الاسراء : ٣٣ (٣) البقرة : ٢٨٤

والجمهور وقيل علة بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه ◉ وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولا يخفى أن قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل للحالتي التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل في الدار بالبناء رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ ولا أب موجودان فتلتزم بناء كل من الاخ والاب (أو رفعه) بحال كونه (منونا ك) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الاخ والاب مع التنوين (وانصب أبا ◉ أيضا) اذا بنيت الاخ فتقول لا أخ ولا أبا فيكون الاب حينئذ منصوبا على محل الاخ أما اذا رفعت الاخ فلا تنصب الاب كما ذكره بقوله (وان ترفع أخا لا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أبا لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الاخ ورفع الاب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الاوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الاول ونصب الثاني والخمسة الباقية جائزة وهذه الاوجه تجري في لا حول ولا قوة الا بالله وقد أخذ محترز التكرير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن أتيت به متفرقة (أو فصلا) عنها (فارفعه) ◉ (ونونه) ◉ (والتزم تكرارا لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالاول (ك) قولك (لا علي حاضر ولا عمر) أي حاضر (و) الثاني كما في قولك (لا لنا عبد ولا مايذخر) من المال ◉ ولما أنهى الكلام على لا شرع في الكلام على النداء فقال

﴿ باب النداء ﴾

وهو طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وتعبير الاصل بالمنادى أولى من تعبير الناظم بالنداء لان المقصود انما هو المنادى كما يصرح به قوله (خمس) بلا ماء ويجوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالاول على أنه مبني للفاعل والثاني على أنه مبني للمفعول (وهي مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو مثنى أو مجموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا يؤم) أي يؤم قصدا (ومفرد منكر سواه) أي سوى ما يؤم قصدا (ك) كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والذي ضاهاه) أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه وفي كونه عاملا فيما بعده وفي كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فيهما البنا لازم ◉ على الذي في رفع كل قد علم ◉ من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بني على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بني على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل فالمفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج اليه اذ من المعلوم أن المبني لا ينون وانما ذكره توضيحا وعلل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فينون اما مع الضم تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه واما مع النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب في الاول قوله

سلام الله يا مطر عليها ◉ وليس عليك يا مطر السلام

﴿ ومن الثاني قوله ﴾

ضربت صدرها الي وقالت ◉ يا عديا لقد وقتك الاواقي

(والنصب في الثلاثة التوالي) وهي المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهي فالمفرد العلم (ك) قولك (يا علي) والمنكر المقصود كقولك (يا غلاما في انطلق) اذا أردت غلاما معينا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غافلا عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون ممن قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شيء من تمام معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البلوى) والاضافة في هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة في هذا المثال محضة فأشار بتكرار المثال الى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا لطيفا بالعباد الطف بنا) وكقولك يا حسنا وجهه وكقولك يا طالعا جبلا

أو رفعه منونا
كلا أخ ولا أب وانصبن
أبا ◉ أيضا وإن ترفع
أخا لا تنصبا
وحيث عرفت اسمها
أو فصلا
فارفع ونون والتزم
تكرار لا
كلا علي حاضر ولا عمر
ولا لنا عبد ولا
ما يدخر

﴿ باب النداء ﴾

خمس تنادى وهي مفرد
علم
ومفرد منكر قصدا يؤم
ومفرد منكر سواه
كذا المضاف والذي
ضاهاه
فالاولان فيهما البنا لزم
على الذي في رفع كل
قد علم
من غير تنوين على
الاطلاق
والنصب في الثلاثة
البواقي
كيا علي يا غلاما
في انطلق
يا غافلا عن ذكر رب
أفق
يا كاشف البلوى
ويا أهل الثنا
ويا لطيفا بالعباد الطف
بنا

وكقولك

وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك وأما إذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فتنصب كلا من المعطوف والمعطوف عليه وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فتضم الأول وتنصب الثاني أو ترفعه فتقول يا ثلاثة وثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا زيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث أو رفعه وهذا إذا لم تعديا والا تعين الضم والتجرد عن أل فتقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ۞ ولما أنهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لأجله فقال

﴿ باب المفعول لأجله ﴾

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلبي (انصب) جوازا (ان أتى) أي المصدر (بيانا) لعلة الفعل الذي قد كانا) أي وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أي المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله ۞ فيما له من وقته وفاعله) ولو تقديرا فخرج بالشروط الأول أن يكون مصدرا فخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذي قبله فخرج غير العلة نحو ضربت ضربا فانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله في وقته فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتك أمس اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله في فاعله فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتك مجيئك أبانا وانما قلنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد ۞ فاجروره بالحرف الخ والمستوفي للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيد انتفاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقصد عليا انتفاء شره) بالاشباع ۞ ولما أنهى الكلام على المفعول لأجله شرع في الكلام على المفعول معه فقال

﴿ باب المفعول معه ﴾

أي الذي وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله (تعريفه) أي المفعول معه (اسم) صريح ولو مثنى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ۞ عار عليك اذا فعلت عظيم

والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعد واو) دالة على المعية بلا تشريك في الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيد وبعد الواو التي لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمرو وقد (فيرا) أو بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أي الشيء الذي كان جرى معه فعل غيره والمراد بالفعل هنا الفعل اللغوي وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالأولى كما في قولك سرت والنيل والثانية كما في قولك أنا سائر والنيل فلا يجوز هذا لك وأباك نعم الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من ثريد فحذف الفعل وانفصل الضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أي الاسم المذكور (بالفعل الذي به اصطحب) أي الذي اقترن به (أو) بـ (شبه فعل) كاسم الفاعل فالأول (ك) قولك (استوى) أي ارتفع (الماء والخشب) أي مع الخشب وهو المقياس الذي يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثاني (ك) قولك (الأمير قادم والجيش) أي مع الجيش (فبرجع) الأول (نرجح العطف وذلك اذا أمكن بلا ضعف في اللفظ نحو جاء الأمير والجيش فبرجع العطف في ذلك لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجح المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف في اللفظ (نحو) قولك (سرت والنيل) للقرى (فترجح المفعولية في ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

---

* المصدر * لان المصدر يتعرى العاملية * قلبيا * لانه العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه

* واضاف الضارع ليست كذلك اهـ * والمناسب للمتوسل لأجله * اختلف * اذا اضيف المتوسل بالفعل على المصدر منصوب بالفعل على تقدير تقدم الصلة على الموصول والكوفيون يرجعونه مفعولا مطلقا ثم اختلفوا * فالكوفيون ناصبه فعل مقدر من لفظه و التقدير جهلته اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه خلافه في المعنى وذا مخالفة في الاشتقاق مثل قصدت اهـ حاشية الصبان شرح التصريح ص ١٣٧

﴿ باب المفعول لأجله ﴾

وَالمَصْدَرَ انْصِبْ إِنْ أَتَى بَيَانَا
لِعِلَّةِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا
وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ
فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ
كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ
وَاقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

﴿ باب المفعول معه ﴾

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ قَمَرَا
مَنْ كَانَ مَعَهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى
كَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ
أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى المَا وَالخَشَبْ
وَكَالأَمِيرِ قَادِمٌ وَالعَسْكَرَا
وَنَحْوِ سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلقُرَى

* فائدة * قال العارضي اذا اجتمعت العوامل قدم المفعول له المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هصاتا ديبا وطلوع الشمس اهـ باختصار والظاهر ان هذا الترتيب اولى للاولوية اهـ حاشية الصبان ج ١ ص ١٤٠

* خاتمة * ذهب ابن الحسن الابذي الى ان هذا الباب سماعي وذهب غيره الى انه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو الصحيح * ولن

وان على ضمير رفع متصل ۞ عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصلا ما ولا فصل يرد ۞ في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وفي المعنى نحو قولك كرأيت وزيدا كالاخ فترجح المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا مأمورا وأنت لا تريد أمره وانما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مرادا وانما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم يمكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فيتعين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله ۞ علفتها تبنا وماء باردا ۞ وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما ۞ وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا لفعل محذوف والتقدير في الاول وسقيتها ماء باردا وفي الثاني وكحلن العيونا ۞ ولما أنهى الكلام على منصوبات الأسماء شرع في الكلام على مخفوضات الاسماء. فقال

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

والاضافة في ذلك لبيان الواقع اذ لا مخفوض الا الاسماء. وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها ۞ ولما كان تقسيم الاصل المخفوضات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسمها الناظم نفس الخافض لكن مع نسب بالترجمة والانواع الثلاثة هي (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وقد جرى الناظم كالاصل على رأي الاخفش والسهيلي من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية وهو رأي مرجوح والراجح انه مخفوض بما جر به المتبوع وقيل انه يخفض بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فانه روي بجر خرب لمجاورته للمجرور وعلى الرفع لكثر العرب وقيل أيضا انه يخفض بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد على توهم الباء في قائما والراجح أن الاول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجملة فالراجح أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف الكائنة (ههنا) أي في هذا الباب (ه) هي (من) وهي لابتداء المسافة وللبيان وللتبعيض وغير ذلك قال ابن مالك

بعض وبين وابتدى في الامكنة ۞ بمن وقد تأتي لبدء الازمنة
وزيد في نفي وشبهه فجر ۞ نكرة كما لباغ من مفر

و (الى) وهي لانتهاء المسافة وللمصاحبة (بـ) وهي للالصاق حقيقة نحو به داء أو حكما نحو مررت بزيد وللتعدية الخاصة وهي تصيير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبا وأما التعدية العامة وهي ايصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو زيد كالبدر والثاني نحو زيد كالحمار ۞ وأركانه أربعة مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه و (في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء وهي فيها حقيقة وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللظروف تجيز نحو الماء في الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في العربة أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها الملك أن وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على ما لا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجل للفرس وان وقعت بين معنى وذات

١. الى ٥ لها ثمانية معان: الاول: انتهاء الغاية مطلقا الثاني: مصاحبة الثالثة: تبيين الرابعة: بمعنى اللام الخامسة: بمعنى في السادسة: بمعنى من السابعة: بمعنى عند الثامنة: تركيد زيادة

٥ فائدة ٥ وانما سميت حروف الجر لانها تجر مدلول الافعال الى الاسماء اي تجعلها اليها فيكون المراد المعنى المصدري وانما لانها تجعل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب الخصوصي اهـ شرح شمان ص ٢٠٣

٥ الباء ٥ لها اثنا عشر معنى ١. السبب ٢. الظرفية ٣. سببية ٤. التعليل ٥. الاستعانة ٦. التعدية ٧. التبعيض ٨. الالصاق ٩. المصاحبة ١٠. التجريد ١١. المجاوزة ١٢. معاقبة على ١٣. القسم ١٤. معاقبة الى ١٥. التركيب اهـ

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾
خافضها ثلاثة أنواع
الحرف والمضاف
والاتباع
أما الحروف ههنا فمن إلى
باء وكاف في ولام

تنبيهان ٥ الاول اذا قيل ان من لانها اقحم حروف الجر دلالة على ما لم يدخل عليه نبه عليه ابن هشام عند الثاني عد بعضهم من حروف الجر ما التشبيهية وفرق الاستغراقية اذا جعلت عوضا عن حروف الجر في القسم اهـ شرح الشمني ص ١٠٥

٥ بعض ٥ وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض

٥ بين ٥ وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول مع ضمير يعود على ما قبلها لكنه هذا ان كان ما قبلها متعددا فان كان نكرة فعلامتها ان يخلفها الضمير فقط

٥ ابتداء الامكنة ٥ وعلامتها ان يصح في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها

٥ اللام ٥ لها أحد وعشرون معنى ١. انتهاء الغاية ٢. الملك ٣. شبه الملك ٤. التعليل ٥. التمليك ٦. الزائدة ٧. التعدية ٨. شبه التعدية ٩. النسب ١٠. الصيرورة ١١. التبيين المجرد عن الصيرورة ١٢. التبيين ١٣. التبليغ ١٤. التبيين ١٥. معاقبة على في الاستعلاء ١٦. معاقبة بعد ١٧. معاقبة عند

١٨. معاقبة في ١٩. معاقبة من ٢٠. معاقبة عن ٢١. معاقبة مع. اهـ شرح الشمني ج ٢ ص ٢١٧ - ٢٣٠

كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة في الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية في المعاني نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي وأسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسي في شرح الالفية (كذاك) أي مثل ذاك (و) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا وشرط ثلاثة الاول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم والله كما يقال أقسم بالله والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقول وك كما يقال بك وكذا الباء بالقصر في الحلف نحو بالله لأفعلن كذا ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو وكان الاولى تقديم الباء على الواو ولأن الباء هي الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة (وتا) في الحلف نحو تالله لأفعلن كذا وحكي ترب الكعبة وهو شاذ ولا تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو وقد تبدل التاء ثاء فيقال هالله بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الالف وحذفها ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الالصاق فكان المقسم به لصق بالمقسم عليه كلصوق اليد بالرجل وكذا (رب) و (منذ) نحو رأيته منذ يوم الخميس أو منذ يوم الجمعة وكذا (رب) وهي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا وشرط تصديرها وتأخير العمل وتنكير المجرور بها وهو أحسن قاله بعضهم خلافا للتكثير رب كثيرة ◉ وجاءت لتقليل ولكنه يقل تصدير هاشرط وتأخير عامل ◉ وتنكير محرور بها هكذا نقل ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بنمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نسوة وهي حرف جر شبيه بالزائد فمجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي وفي محل نصب في نحو رب رجل صالح لقيته وفي محل رفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته كما في قولك هذا لقيته وكذا (واو رب المنحذف) نحو وليل أي ورب ليل في قول امرئ القيس (الطويل)

وليل كموج البحر أرخى سدوله ◉ علي بأنواع الهموم ليبتلي

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب يحذف وقد تجره محذوفة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح ان الجار هو رب المحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وكذلك (ك) قولك (سرت من مصر الى العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للحبوب بالشتاء) منه ◉ ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهي خاتمة الكتاب فقال

﴿باب الاضافة﴾

وهي لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما وقد بين أحكامها بقوله (من المضاف) الذي هو الاول من المتضايفين (أسقطن التنوينا) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وهذا أحسن قول بعضهم

كأني تنوين وأنت اضافة ◉ فأين ترى لا تحل مكانيا

(أو نونه) التي تلي الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الاصل أهلكم أهلون لنا فحذف التنوين من الاول وحذفت النون من الثاني وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوي (الاسم الذي له) أي للمضاف (تلا) أي تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (فاتلا غلام زيد) باضافة فاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد ثم قتلا) بالبناء للمجهول (وهو) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قال ابن مالك تبعا لطائفة فاما أن يكون على (تقدير في) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف (أو) على تقدير (لام)

لها عشرة معان: ١ مجاوزة وهي الاصل وعبر عنها بعضهم بالبعدية ٢ تعليلية: التركيب طبقتين طبقة ٣ استعلاء كعلى: خاص بمحل عن نفسه ٤ تقليل: وما عدا بتاركن الوهشا عن قتلا ٥ ظرفية: ولا تختلف عن في الرباعية ٦ مصاحبة مع: وهي التي يقبل التعريف عن عباد ٧ مصاحبة الباء: وما يظن من الهوى ٨ الاستعانة: رمى عن القوس ٩ السبب: صفى عن الدنس ١٠ الزيادة للتوكيد: من أحد أجز بما ان تفسر انها صلة لها مهلا التعريف بين حبيب تدمع

عن علي كذاك واو با وتا في الحلف
منذ منذ رب واو رب المنحذف
كزرت من مصر الى العراق
وجئت للمحبوب بالشتاق

﴿باب الاضافة﴾

من المضاف أسقطن التنوينا
أو نونه كأهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذي له تلا
كقاتلا غلام زيد قتلا
وهو على تقدير في أو لام

تنبيه لا يقتضي كون الاضافة بتقدير احد معاني الحروف الثلاثة ان تكون معناها على ما كان مع ذكر الحرف فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا

وعامل الجر المضاف اليه هو المضاف لا حروف الجر المقدرة بها على الصحيح اهـ كواكب الدرية ص٥٥

خاتمة ذهب بعضهم الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نية. وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجرجاني الى ان الاضافة لا تفيد معنى من هذه المعاني بل هي على تقدير الانضمام

شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٣٥

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك اذا كان المضاف اليه مالكا للمضاف أو مختصا به أو مستحقا له

(أو) على تقدير (من) التبعيضية وذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أى مكر فى الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أى غلام لزيد أو عبد لزيد (أو اناء زجاج) أى اناء من زجاج وهو معروف (أو ثوب خز) أى ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أى باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما فى الاصل (وقد مضت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أى سبق الكلام عليها مبسوطا (فى) الكلام على (الاربع التوابع) التى هى النعت والعطف والتوكيد والبدل وحينئذ فلا حاجة الى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الاصل فى هذا الباب ۞ ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة فى ذلك لتشريف المضاف اليه (الطف بنا) بتسبب لطفك بنا (ننبع ۞ سبل) بسكون الباء للضرورة والافصل كطرق لفظا ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أى الاهتداء والعطف فى ذلك للتفسير (ف) بتسبب ذلك (نرتفع) الى المراتب العالية ۞ ثم أرخ تأليفه بقوله (وفى) شهر (جمادى سادس) شهور السنة التى هى تمام (السبعينا) الكائنة (بعد انتها) وفراغ (تسع) أى تسعمائة (من السنينا) ففى شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قد تم نظم هذه المقدمة) وهو (فى ربع ألف) بيت بعدة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (كافيا) (من أحكمه) أى أتقنه يقال أحكمت الشىء اذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) الى الله تعالى أخذا من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (الشرف العمريطى) نسبة لعمريط قرية من شرقية بلبيس (ذى العجز) عن الاشياء اذ لا قدرة للعبد على شىء من الاشياء (و) ذى (التقصير) فى الطاعات (و) ذى (التفريط) فى العبادات وانما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لان ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأبيد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبى المصطفى الكريم) أى البالغ فى الكرم الغاية القصوى (محمد و) على (صحبه) والصحب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لان فعلا ليس من صيغ الجموع عند سيبويه خلافا للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه ثم وصف كلا من الصحب والآل بقوله (أهل التقى و) أهل (العلم و) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبى والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لان الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما ۞ وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الاكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل الى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالايمان مع النظر لوجهه الكريم فى دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك فى شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبالله التوفيق لا رب غيره ولا يرجى الا خيره نسأله اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويزول بها عنا آثار المعاصى وغبارها آمين

أَوْ مِنْ مَكْرِ اللَّيْلِ
أَوْ غُلَامِ
أَوْ عَبْدِ زَيْدٍ أَوْ إِنَاءِ زُجَاجِ
أَوْ ثَوْبِ خَزٍّ أَوْ كَبَابِ
سَاجِ
وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ
كُلِّ تَابِعِ
مَبْسُوطَةً فِي الْأَرْبَعِ
التَّوَابِعِ
فَيَا إِلَهِي الْطُفْ بِنَا فَنَتَّبِعْ
سُبُلَ الرَّشَادِ وَالْهُدَى
فَنَرْتَفِعْ
وَفِي جُمَادَى سَادِسٍ
السَّبْعِينَا
بَعْدَ انْتِهَا تِسْعٍ مِنَ
السِّنِينَا
قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ
الْمُقَدِّمَةْ
فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيًا مَنْ
أَحْكَمَهْ
نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ
الْعُمَرِيطِي
ذِي الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ
وَالتَّفْرِيطِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَدَى الدَّوَامِ
عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ
وَالْإِنْعَامِ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ
وَالتَّسْلِيمِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَالْآلِ
أَهْلِ التُّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

حمدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بجنابه ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه ونظمهم فى سلك أحبابه ولذذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة الأخيار (وبعد) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما فى بابه ومختصرا لطيفا فائقا على أترابه نظمه الشرف العمريطى ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المنتهين وقد تميز عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذفت منه ماعنه غنى ◉ وزدته فوائدا بها الغنى

منمما لغالب الأبواب ◉ مجلاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته ◉ وتمت بركته ◉ بشرح (فتح رب البرية على الدرة البهية ◉ نظم الآجرومية) الذى وضعه عليه شيخ الاسلام ◉ وبركة الأنام الشيخ ابراهيم البيجورى الذى جعل الله النفع فى كل مؤلفاته وانه لشرح سهل لطيف واف بالمراد من المتن وفوق المراد نفع الله به كما نفع بأصله انه سميع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة المعروفة المذكورة أعلاه منتهى شهر

شعبان سنة ١٣٦٠

من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين

فهرست

{شرح العلامة البيجورى على الدرة البهية نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمريطى}

صحيفة		صحيفة	
٦	باب الكلام	٣٨	باب النعت
١١	باب الاعراب	٤٠	باب العطف
١٣	باب علامات الاعراب	٤١	باب التوكيد
١٥	باب علامات النصب	٤٢	باب البدل
١٦	باب علامات الخفض	٤٣	باب منصوبات الاسماء.
١٩	باب علامات الجزم	٤٤	باب المصدر
٢١	فصل المعربات		باب الظرف
٢٢	باب المعرفة والنكرة	٤٥	باب الحال
٢٤	باب الافعال	٤٦	باب التمييز
٢٧	باب اعراب الفعل المضارع	٤٧	باب الاستثناء.
٣١	باب مرفوعات الاسماء.	٤٨	باب لا العاملة عمل ان
٣٣	باب نائب الفاعل	٤٩	باب النداء.
٣٤	باب المبتدأ والخبر	٥٠	باب المفعول لأجله
٣٦	كان وأخواتها		باب المفعول معه
٣٧	ان وأخواتها	٥١	باب مخفوضات الاسماء.
٣٨	ظن وأخواتها	٥٢	باب الاضافة

{تمت}

مكتبة أحمد هاريا جناء الدولة